الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان:العلوم الاقتصادية

فـرع : الإقتصـــــــاد

تخصص: إقتــصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

أثر التفكيك الجمركي على الاقتصاد الوطني في ظل الشراكة الأوروجزائرية

من إعداد:

- عبد المجيد محمد
- هجولي فاطمة

تحت إشراف:

- بن عبد الحمان إلياس

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
غربي حمزة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
بن عبد الرحمان إلياس	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
عايد أمين	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

[النمل: 15]

نهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع:

إلى أعز الناس على قلوبنا ، الوالدين الكريمين

إلى كل إخوتي و أخواتي و العائلة الكبيرة جميعا

إلى كل الأصدقاء و زملاء الدراسة

إلى الأساتذة الكرام من مرحلة الابتدائي إلى ما بعد التدرج

إلى كل من أعانني في إنجاز هذا العمل من بعيد أو من قريب ،أو سأل عنه.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور: بن عبدالرحمان إلياس على قبوله الإشراف على هذا العمل وتقديمه لنا يد المساعدة طوال انجاز هذا البحث

أهدي هذا العمل

شكر و تقدير

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ النحل:[43]

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث ، نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العـلي القدير ، كما لا يسعـنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر و التقـدير للدكتور" بن عبد الرحمان إلياس " لما قدمه لنا من جهد و نصح و معرفة طيلة انجاز هذا البحث.

كما نتقدم بأرقى و أثمن عبارات الشكر و العرفان إلى القائمين على جامعة محمد بوضياف بالمسيلة و إلى الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات و المعلومات ، فلهم منا كل الشكر...

مقـدمة

مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي والمبادلات التجارية بين البلدان في هذا العصر توجها متزايد نحو تشكيل التكتلات الاقتصادية بين الدول، وفي ظل تنامي العولمة والتوجيهات الاقتصادية المعاصرة باتت الدول تسعى لإيجاد صيغ جديدة للتعاون والتكامل الاقتصادي، والمتمثلة في التعاون الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية .

وفي هذا السياق تندرج اتفاقية الشراكة الأورو –متوسطية بين دول الاتحاد الأوروبي وبلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، التي يسعى من خلالها الاتحاد الأوروبي الى توسيع وترقية علاقاته الاقتصادية الى الشراكة الدائمة .

إلا أن إنشاء منطقة التبادل الحر وما ينتج عنها من إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية، يكون له آثار على مستوى ميزان المدفوعات لدول المتوسط ومن ثم الميزان التجاري لها .

وترجع البوادر الأولى للتعاون الاقتصادي والمالي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الى عام 1976 في إطار اتفاقيات التعاون، ولقد احتل موضوع الشراكة الجزائرية الأوربية مكانة هامة في جدول أعمال الطرفين، وتم التوقيع والمصادقة على اتفاقية الشراكة بعد مفاوضات ثنائية وعدة جولات بشكل فعلي في أفريل 2002، ودخولها حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 .

وبالرغم من عدم تكافؤ الفرص بين الطرفين إلا أن الجزائر تسعى بالأساس الى الشراكة الاقتصادية والمالية والتوجه التدريجي لمختلف. القوائم السلعية وكذلك الاستفادة من المزايا المترتبة على ذلك خصوصا على مستوى التجارة الخارجية.

1_الإشكالية الرئيسية:

بعد مضي فترة معتبرة على دخول اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية حيز التنفيذ منذ الفاتح من سبتمبر 2005 ،

ما هو أثر التفكيك الجمركي الذي جاء في إطار اتفاق على الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة2005_2018؟

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح جملة من الأسئلة الفرعية التي نوجزها فيما يلي:

– ما هو مضمون اتفاق الشراكة الأورو جزائرية؟

– هل أعاد الطرف الجزائري النظر في ترتيبات هذا الاتفاق؟

– ما هو أثر التفكيك الجمركي على حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي؟

2_فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث اعتمدنا بعض الفرضيات والتي يمكن صياغتها في ما يلي:

–الشراكة الأورو–جزائرية هدفها توسعة المبادلات التجارية الأوربية وفتح منطقة تبادل حر لتصريف منتجاتها مايضمن لها التبعية الاقتصادية والاجتماعية .

-سترتفع مداخيل الاقتصادي الجزائري خارج المحروقات من بداية التحرير التام للواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي

-نجاح الشراكة مرتبط باتخاذ الجزائر لجملة من الإجراءات والتدابير لجعل لجعل مؤسساتها قادرة على المنافسة .

-تطبيق الجزائر سياسة التفكيك الجمركي ستؤدي الى إحداث تأثير سلبي على المداخيل الجمركية والجبائية التي تعتبر مورد مهم من موارد الميزانية .

3_ أسباب اختيار الموضوع:

*أهمية اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية.

*معرفة الدور الهام الذي تلعبه التكتلات الاقتصادية في التأثير على التوازنات الخارجية .

*معرفة الآثار الحالية والمستقبلية فيما يخص إنشاء منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي .

*المساهمة ولو بشيء بسيط في إثراء مكتبة كلية العلوم الاقتصادية .

4_أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع في محاولة معالجة موضوع الشراكة الأوربية-الجزائرية، أهدافها، مضمونها، والنظر الى التحديات التي اصبح الاقتصادي الجزائري يواجهها في ظل تطبيق سياسة التفكيك الجمركي وما سيترتب عليها من آثار سلبية على الإيرادات الجمركية والجبائية للميزانية العامة للدولة، وكذا آخر التعديلات المتعلقة برزنامة التفكيك الجمركي .

5_أهداف الدراسة:

_التعرف على ماهية التفكيك الجمركي الذي جاء في إطار اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي .

_معرفة أسباب لجوء الجزائر الى تعديل رزنامة التفكيك الجمركي .

_معرفة أثر التفكيك الجمركي والامتيازات التفضيلية في اطار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني .

6_منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي الإحصائي، الوصفي باستخدام وصف الظواهر الاقتصادية المختلفة (العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبى ، اتفاقية الشراكة الأورو -جزائرية).

أما بالنسبة لأدوات الدراسة اعتمدنا بشكل أساسي على اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ، والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء، الإحصائيات التابعة للجمارك، الإحصائيات الخاصة بالوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الإحصائيات التابعة للوكالة الوطنية لترقية الإستثمار .

7_حدود الدراسة:

بما أننا نتحدث عن شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي فإن مكان البحث هو الجزائر، والفترة التي غطتها هذه الدراسة هي عام 2005 الى عام 2018 ، وذلك لمعرفة أهم الأحداث التي طرأت على الاقتصاد الوطني في ظل هذه الشراكة .

8_الدراسات السابقة:

*الدراسة الأولى بعنوان: انعكاسات الشراكة الأورو- جزائرية على الميزان التجاري للجزائر للفترة 2005_2016 أوضحت هذه الدراسة أنه من خلال تحليل المبادلات التجارية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي، لم تؤثر على التجارة الخارجية للجزائر قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي لم يكن لها أثر خلق أو تحويل التجارة .

كذلك أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم تؤثر على الميزان التجاري بمكونيه الصادرات والواردات، وأن الميزان التجاري يتأثر بسعر البترول، أما الصادرات فتتأثر ايجابيا بمؤشر الإنتاج الصناعي ، إضافة الى سعر البترول والواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي فهي الأخرى لها علاقة طردية بسعر البترول والمستوى العام للأسعار في الاتحاد الأوروبي، وعلاقة عكسية بسعر صرف اليورو والدولار، وبالتالي الميزان التجاري للجزائر يتأثر بالصدمات الخارجية[1].

*الدراسة الثانية بعنوان :الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، حيث أوضحت هذه الدراسة أن إقامة التكتلات الاقتصادية من الخصائص التي تميز النظام العالمي الجديد لمواجهة مختلف التحديات، وأظهرت هذه الدراسة ان الاقتصاد الجزائري ان الاقتصاد الجزائري يمر بمرحلة انتقالية وباعتماد شبه كلي على قطاع المحروقات مما جعل النتائج ظرفية وليست نهائية في ظل هذه الظروف، كما بينت أن النمو المسجل يرجع الى ارتفاع النفط في الاسواق الدولية وليست لاتفاق الشراكة دور في ذلك[2] .

*الدراسة الثالثة بعنوان: تقييم أثر التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية والايرادات العامة للدولة خلال الفترة 2005- 2015، حيث توصلت هذه الدراسة أن التفكيك الجمركي أحد الالتزامات الرئيسية من أجل اقامة منطقة تبادل حر، وقد ترتب عن اتفاق الجزائر مع الاتحاد الأوروبي خسائر تمثلت في الخسائر الجبائية الناتجة عن الإيرادات الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي خلال فترة هذه الدراسة، بالإضافة الى النتائج السلبية لاتفاق الشراكة بالنسبة للطرف الجزائري مع اقتراب حلول سنة 2020[3] .

---

[1] ملوك عثمان ، انعكاسات الشراكة الاورو_جزائريه على الميزان التجاري للجزائر للفترة 2005_2016 ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصاديه ،جامعة دراية ادرار ، الجزائر ، 2017_2018.

[2] بوزكري جمال ، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي وتاثيرها على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران ، الجزائر ، 2012_2013.

[3] قشرو فتيحة ، تقييم اثر التفكيك الجمركي في اطار اتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية على إلايرادات العامة للدولة خلال الفترة 2005_2015 ، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، جامعة لونيسي علي ، البليدة 02، الجزائر ، بدون سنة.

9_خطة البحث:

من اجل التطرق لمختلف جوانب هذا البحث تم تقسيمه الى فصلين :

الفصل الاول: تناولنا في هذا الفصل الخلفية النظرية للشراكة الأورو- جزائرية، من خلال مبحثين، تضمن المبحث الأول مفهوم الشراكة وتاريخ ومحاور الشراكة الأورو-جزائرية، بينما تضمن المبحث الثاني تعريف التعريفة الجمركية والتفكيك الجمركي.

الفصل الثاني: تناول آثار التفكيك الجمركي والامتيازات التفضيلية في إطار اتفاق الشراكة، من خلال مبحثين تناول المبحث الأول منهما التفكيك الجمركي والامتيازات التفضيلية الخاصة بالجانب الأوروبي والجانب الجزائري، أما المبحث الثاني فتناول أثر اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من2005 الى 2018.

الفصل الاول : الاطار النظري للشراكة الاورو جزائرية

المبحث الأول: ماهية الشراكة

المطلب الأول: مفهوم الشراكة

المطلب الثاني: تاريخ الشراكة الاورو جزائرية

المطلب الثالث: محاور اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

المبحث الثاني: ماهية التفكيك الجمركي

المطلب الأول: تعريف التعريفة الجمركية

المطلب الثاني: تعريف التفكيك الجمركي

المطلب الثالث: اهداف التفكيك الجمركي

الفصل الاول: الإطار النظري للشراكة الاورو جزائرية

تمهيد:

اتسمت فترة التسعينات من القرن العشرين بصفة عامة بظهور ملامح جديدة على مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية مع اشتداد المنافسة وتحرير الاسواق وظهور التكتلات الاقتصادية و مناطق التبادل الحر ، وكان مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995 الخطوة الاولى في انطلاق المفهوم الجديد للعلاقات الاورو متوسطية من خلال عدة محاور مست جوانب اجتماعية وثقافية، سياسية وأمنية اقتصادية ومالية ضمن مسمى انشاء منظمة تبادل حر لتوطيد العلاقة بينهما من اجل استقطاب مصادر جديدة للحصول على الموارد من جهة والحصول على اسواق جديدة لتصريف المنتجات من جهة اخرى و الجزائر كغيرها من الدول المتوسطية سعت الى الادماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، وذلك من خلال توقيعها لاتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي يرمي الى الغاء الرسوم والضرائب بشكل تدريجي الى غاية اعدام كافة هذه القيود والرسوم ورفع كافة العراقيل التعريفية والغير التعريفية المفروضة سابقا على المنتجات الاوروبية ، وفي المقابل ستستفيد هذه الدول من مساعدات مالية في اطار برنامج وضع خصيصا لهذا الغرض سمي صندوق دعم الشراكة الاوروبية المتوسطية MEDA ولتفصيل اكثر في الموضوع من خلال هذا الفصل قمنا بتقسيمه الى قسمين:

المبحث الاول : ماهية الشراكة الاورو جزائرية

المبحث الثاني : ماهية التفكيك الجمركي .

المبحث الاول :ماهية الشراكة الاورو جزائرية.

يعد اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الاوروبي بداية لمرحلة جديدة ترتكز اساسا على الانتاج الفعلي وحرية التبادل وقواعد المنافسة ، حيث يتم التبادل التجاري في اطار علاقات الاتحاد الاوروبي خلال مدة زمنية اقصاها 12 سنة، ابتداءا من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاق الشراكة .

المطلب الاول: مفهوم الشراكة الاورو جزائرية

قبل التطرق الى مفهوم الشراكة الاورو جزائرية يجب اولا معرفة مفهوم الشراكة بصفة عامة .

حيث تعتبر الشراكة من اهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرا، وكان ذلك في منتصف السبعينيات حينما بدأت الدول الصناعية تعاني من التضخم المالي المرفق بالجهود الاقتصادي بسبب الانفجار الذي حدث في اسعار النفط الخام وذلك لأول مرة في تاريخ اقتصاد الدول الصناعية الحديثة .

اذن فتعريف الشراكة يختلف باختلاف القطاعات التي يمكن ان تكون محلا للتعارف بين الدول والمؤسسات .

الفرع الاول : مفهوم الشراكة :

"يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا حيث لم يظهر في القاموس الا في سنة 1987 بالصيغة الاتية نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"[1]

"اما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)في نهاية الثمانينات"[2].

وقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون اعطائها مفهوما دقيقا وفي هذا الاطار يرى B.PONSON ان الشراكة شكل من اشكال التعاون بين المؤسسات الاقتصادية مع تقوية فعالية الشركاء من اجل تحقيق الاهداف المتفق عليها.

أما كلمة الشراكة حسب القاموس.(LA VOSS): عبارة عن نشاط اقتصادي نشا بفضل تعاون اشخاص ذوي المصالح المشتركة فأي انجاز مشروع معين وطبيعة التعاون يمكن ان تكون تجارية ، مالية ،تقنية او حتى تكنولوجية [3] كما تعرف الشراكة ايضا على انها عمل ارادي من قبل دولتين او اكثر يقوم على ازالة كافة الحواجز الجمركية والقيود الكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقالات عناصر الانتاج كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وايجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الاعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الاهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الاعضاء [4].

---

[1]- Marie Françoise la bouz ,le partenariat de l'union Européenne avec les pays Stiers, confilis et convergences, bruylant Bruxelles, p48

[2] - بوزكري جمال ، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وأثيرها على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ماجيستر، إقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر،2012-2013،ص75.

[3]- http://www.alg17.com/vbthreads/thread-1024 13/03/2020-16:34.

[4] -الياس عقال ،تقييم الدور التمويلي للشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014) رسالة دكتورا في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر،2016-2017، ص5-6.

ومن التعاريف السابقة يمكننا صياغة تعريف شامل للشراكة على انها نمط جديد من علاقات التعاون بين الدول حيث يجمع بين دولتين او اكثر لإنجاز مشروع معين وطبيعة التعاون يمكن ان تكون تجارية ،مالية ، تقنية او حتى تكنولوجية لتحقيق غايات تلبي متطلبات اطراف عقد الشراكة .

***خصائص الشراكة**

تعتبر الشراكة وسيلة و أداة لتنظيم علاقات مستقرة بين وحدتين او اكثر (دول او مجمعات اقليمية) وتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها فما يلي :

*التقارب والتعاون المشترك ، اي لابد من الاتفاق حول حد ادنى من المرجعيات المشتركة les références communes تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة (les parteznaires)

*علاقات التكافؤ بين المتعاملين

* خاصية الحركية في تحقيق الاهداف المشتركة

*اتفاق طويل او متوسط الاجل بين طرفين احدها وطني والاخر اجنبي لممارسة نشاط معين داخل البلد المضيف

* قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة او خاصة[1]

* لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في راس المال بل يمكن ان تتم من خلال تقديم خبرة او نقل تكنولوجي او دراية او معرفة ....الخ.

*لابد ان يكون لكل طرف الحق في ادارة المشروع (ادارة مشتركة) التقارب والتعاون المشترك على اساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الاهداف والمصالح المشتركة.

* التقاء اهداف المتعاملين (على الاقل في مجال النشاط المعني بالتعاون) والتني ينبغي ان تؤدي الى تحقيق نوع من التكامل (complémentarité) والمعاملة بالمثل أي المعاملة المماثلة (réciprocité) على مستوى مساهمات الشركات والمتعاملين.

* تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون (harmonisation coordination et).[2]

[1]-http:ar.m.wikipedia.org/wiki/الشراكة, 16/03/2020-19:53 .

[2] بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وآفاقها، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص12.

الفرع الثاني : مفهوم الشراكة الاورو جزائرية.

لقد انبثقت الشراكة الاورو جزائرية عن مفهوم الشراكة الاورو متوسطية، هذا الأخير يتعلق بالدول المطلة على حوض البحر الابيض المتوسط الواقعة جنوب شرق البحر الابيض المتوسط حيث تعتبر الشراكة من وجهة نظر الدول الاوروبية على انها توسيع الدعم الاوروبي للدول التي تعاني من مشاكل وضغوطات متنوعة ،وذلك من خلال دعوتهم للدخول للنظام الرأسمالي العالمي ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الإنتاج الاقتصادي والتجاري السائد في العام اليوم [1].

اولا: التعريف بالشراكة الأورو جزائرية

قبل التطرق الى تعريف بالشراكة الأورو جزائرية توضح ان هذا المصطلح يتكون من كلمتين :

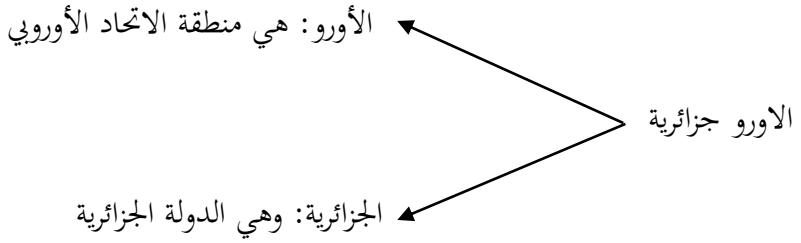

والتي تعتبر جزء من الدول لتي ابرمت عقد الشراكة مع الاتحاد الاوروبي اذن يقصد بالشراكة الاورو جزئية ذاك التكامل بين الطرف الاوربي و الطرف الجزائري ،وهاذا من اجل تحقيق مشروع او هدف اقتصادي معين بتنسيق الجهود الثوران المتاحة وفق شروط مضبوطة تجعل كل طرق محافظ على استقلالية الاستراتيجية ،اي بشكل لا تفقد ابي دولة سلطتها وسيادتها جراء هذه الشراكة .[2]

وتعرف ايضا ذاتها عيارة عن اتفاق تعاون مبن اساس المصالح المشتركة بين كل س الجزائر والاتحاد الا وربي وهذا الخير الذي يقوم بتوسيع دعمه لدول المتوسط وبالتالي توسيع اسواقه هذا من جهة اما من الجهة الثانية تعتبر الجزائر هذا الاتفاق

[1] - ليليا بن منصور الشراكة الأجنبية ودورها في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ،2003-2004، ص12.

[2] - بلال أحمية ،دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو عربية ،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،المنظم يوميي17-16-أفريل 2006، جامعة شلف، ص 448.

خطوة ايجابية لدمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي فضلا عن المساعدات التي تمنح لها من طرف الاتحاد الاوروبي في اطار الشراكة[1]

ومما سبق يمكن تعريف الشراكة بين الجزائر و المجموعة الاوربية تعريفا شاملا : انها "عبارة عن اتفاقية اقتصادية وثقافية واجتماعية ويمكن ان تتعدى هذه العناصر لتوسيع التعاون بين الجزائر والاتحاد الاوروبي وتطوير فرص الدخل الى الاسواق بعد تأسيس مقاطعة الأورو جزائرية للتبادل الحر، لتحقيق الاهداف المسطرة لكل طرف".

من أهم الانساب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق، نذكر:

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الاموال والمنافسة.
- الجانب الامني بالقضاء على الارهاب والجريمة والمنظمة.
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الانتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة de protection مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الاتحاد الاوروبي من أجل إعادة تأهيل الانتاجي الوطني.[2]

المطلب الثاني : تاريخ الشراكة الأورو جزائرية

قبل الشروع والتفصيل في تاريخ شراكة الجزائر والاتحاد الأوروبي نأخذ لمحة عن اقتصاد الجزائر قبل لشراكة الأوروبية والوقوف عند اهم النقاط التي تبنتها الجزائر آنذاك .

أولا: الجزائر قبل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

لقد اتجهت الجزائر مباشرة بعد الاستغلال نحو تبني نظام اقتصادي موجه قائم على أساس تدخل الدولة في كل النشطات الاقتصادية باعتبارها المسؤول على تمويل الاقتصاد، هذا الأخير اعتمد على تصدير المواد الأولية، تميز بارتفاع في معدلات الامية ونقص لليد العاملة المؤهلة في القطاع الصناعة ، مع وجود قطاع زراعي يعتمد على وسائل بدائية في الإنتاج وقد سعت الجزائر من خلال تبنيها لسلسة المخططات الاقتصادية وتأميم الثروات المعدنية و الطاقوية والأراضي الفلاحية

[1] - شواشي فاطمة ، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية ، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2017-2018،ص48.

[2] - إكرام مياسي ، الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 ص 213،214.

والبنوك الى بناء قاعدة اقتصادية من خلال الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها في شتى المجالات ومنها القطاع الصناعي حيث ساعدها ذلك على الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول في الأسواق العالمية والذي مكنها من تحسين مداخيلها وكذا شروط الاستدانة المسيرة من الخارج.

ولكن سرعان ما بدا هذا النمط الاقتصادي يكشف عن بوادر الضعف من منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، هذا على الرغم من محاولة السلطات آنذاك إيجاد الحلول اللازمة من خلال الشروع في تطبيق سلسلة الإصلاحات التي اصطلح عليها اسم الاصطلاحات الذاتية التي لم تستطع تحقيق الغايات المرجوة ، وهذا بفعل عوامل الداخلية متمثلة أساسا في محدودية استراتيجية التنمية التي ارتكزت أساسا على سياسات التصنيع بإحلال الواردات وحماية المؤسسات الاقتصادية العمومية وتوجيهها لتحقيق الأهداف الاجتماعية على حساب الأهداف الاقتصادية والاعتماد شبه الكلي على مداخيل تصدير المحروقات .[1]

علاوة على العوامل الخارجية والمتمثلة أساس في الازمة النفطية المعاشة في سنة 1986 وما تبعها من انخفاض لأسعار النفط ومن ثم الانخفاض الكبير في المداخيل المالية للجزائر التي لم تجد اي وسائل امامها لمواجهة الأعباء سوى الالتجاء الى الاقتراض وبالتالي تضخيم حجم المديونية والزيادة من حدة الازمة وهذا ما دفع بالجزائر ابتداء من مطلع التسعينيات الى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه الذي اعتمدته الجزائر للالتزام بقواعد صندوق النقد الدولي في اطار البرامج المقترحة والمدعومة من قبله وانطلاقا مما سبق ظهر اقتناع السلطات الجزائرية الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي وذلك بالقيام بعدة إصلاحات لمسايرة القوانين والمبادئ التي يقوم عليها هذا النظام، وقد صاحب مسار هذه الإصلاحات الاقتصادية في سياق التحول الى اقتصاد السوق تبني الجزائر لخيار الانفتاح الأكثر على الاقتصاد العالمي لانهل ايمكن لا البقاء بمعزل عن التحولات التي شهدتها الساحة الدولية، وهو ما يترجم توقيعها على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .[2]

ثانيا الجزائر بعد اتفاق الشراكة:

ابرمت الجزائر اتفاق تعاون مع اتحاد الاوروبي في : 1976/07/01 على مدى 20 سنة ،ذات طابع تجاري ومدعو ما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات ومقرونة بقروض يمنحها البنك الاوروبي للاستثمار ، والهدف من ذلك هو:

[1] - اكرام مياسي ، مرجع سابق، ص 173-174

[2] - عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة :الفرص والتحديات ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوربية، جامعة سطيف يومي 8- 9 ماي 2004.

ـ ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الاوربية

ـ تشريع عملية النمو للتجارة الخارجية

ـ تحسين شروط دخول السلع الجزائرية الى السوق الاوربية المشتركة .[1]

ويعتبر الاتفاق الذي وقعته الجزائر ـ ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية

في 19 ديسمبر 2001 في بروكسل من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يعتبر اتفاق مبدئيا، اختتم بالتوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي بعد اختتام الجولة رقم 17 من المفاوضات بين الجانبين، والتي تم من خلالها وضع الترتيبات الاخيرة للتوقيع على الاتفاق ويعتبر اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوربي سيكون بمثابة نقلة مهمة للجانبين .[2]

تم تأجيل عملية التفكيك الجمركي إلى ما بعد 2002 وهذا لحماية المنتوج الوطني إضافة إلى مراعاة خصوصية القطاع الزراعي خاصة وان الجزائر في تلك الفترة كانت تنتهج سياسة اعادة الهيكلة لاقتصادها.

وبعد مضي العديد من السنوات على مسار المفاوضات الجزائرية الأوربية والتي تم من خلالها عقد أكثر من12 جولة قرر الطرفان التوقيع وبصفة رسمية ونهائية على الاتفاقية هذه الاخيرة التي تمت المصادقة عليها بصفة نهائية في22 أفريل2002 بمدينة " فالنسيا " الا سيانية حيث وقع عليها عن الجانب الجزائري وزير الخارجية وعن الجانب الاوروبي وزراء الاتحاد الاوروبي وقد تزامن ذلك مع الدورة الوزارية الاورو متوسطية الخامسة.[3]

وفي الفاتح من سبتمبر2005 دخلت اتفاقية الانتساب بين الجزائر والاتحاد الاوربي حيز التطبيق، وهي تدخل في اطار اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية المعلن عنها ببرشلونة أيام 28 فيفري 1995 والذي كان من بين أهدافه في المجال الاقتصادي، انشاء منطقة تبادل حر في منطقة الحوض المتوسط، وتنص هذه الاتفاقية على التدرج في التحرير والغاء التعريفات سييتم اتخاذ اجراءات مصاحبة لهذا الجهد من طرف الاتحاد الاوربي تتمثل في منح مساعدات مالية وتقنية تساهم في التخفيف من الاثار السلبية لهذا المسعى.[4]

وفي سنة 2008 تراجع النمو الاقتصادي الاوربي بسبب الازمة الاقتصادية العالمية وقد فرض على الجزائر تنبني سياسة تجارية جديدة منح الاتحاد الاوربي كانت سببا في توتر العلاقات بين طرفين، وشروع الجزائر في سياسة الانفتاح على

[1] - شتام فاروق ، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار ، دراسة حالة الجزائر ، مداخلة في الملتقى الدولي 8-9 ماي 2004 ،وهران ، الجزائر ، 2005 ، ص :79.

[2] - شواشي فاطمة، مرجع سابق، ص 40-43.

[3] - بومدين حسين، تقديم المكاسب والتكاليف المالية لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، (د س)، ص43.

[4] - عبد القادر بخدة، الشراكة الجزائرية الأوربية بين طموح واعد وثقة مفقودة، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد الرابع، جوان 2017، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص:294.

سوق والغاء التدرجي للحواجز الجمركية ممن اجل خلق التبادل التجاري الحر ساعد على ارتفاع الواردات الجزائرية من الاتحاد ستة2008 الى ما قيمته 31 مليار(79 بالمئة من الواردات الجزائرية) بعد مرور اربع سنوات دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وعليه عبر وزير التجارة الخارجية الجزائري عن تنامي الواردات من الاتحاد الاوربي بقوله " من اجل تصدير الاتحاد تستورد الجزائر 20 بالمئة " مما زاد من نزيف العملة الصعبة من المؤسسات المالية الجزائرية وتفاقم عجز الميزان التجاري. [1]

وفي ظل هذه الظروف سارعت الجزائر الى اتخاذ اجراءات جديدة: للتكييف مع الوضع الناتج عن الازمة الاقتصادية للألفية الجديدة ومن اهم هذه الاجراءات:

ـ في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 في شقة المرتبط بالتجارة الخارجية نص على ضرورة فتح رأسمال الشركات الاجنبية المستوردة والنشطة في الجزائر نسبة 30 بالمئة لصالح المستثمرين الوطنيين.

ـ إلغاء القروض الاستهلاكية (خاصة المتعلقة بشراء السيارات) واستبدالها بالقرص السندي .

فرض الاجراءات تشدد على شروط انشاء شراكات الاستيراد والتصدير، الذي جعل النشاط الاستيراد لهذه الشركات إما أن يتقلص وإما أن يتوقف .

وبعد هذه الإجراءات اتخذت الصادرات الاوربية نحو الجزائر بالتراجع وخاصة مع فرنسا(بلغت النسبة 30 بالمئة سنة 2009).[2]

وفي اليوم ـ 02 جوان ـ 2009 بعثت الممثلة لسياسة الخارجية الاتحاد الاوربي "كاترين اشتون" رسالة الى وزير التجارة السابق الهاشمي جعبوب تعبر فيها عن رفض دول الاتحاد للإجراءات المتخذ من طرف الجزائر ،مهمة الجزائر بعدم التزامها ينود اتفاق الشراكة الثنائية بين طرفين اما طرف الجزائري فقد كيف هذا الرد الاوروبي تدخل في الشؤون الداخلية للجزائر ومساس بسيادتها.[3]

استمرت الخلافات بين الطرفين إلى سنة 2006 ،حيث قررت الجزائر بمفردها تجميد الامتيازات التعريفة الممنوحة للاتحاد الاوروبي بموجب اتفاق الشراكة، و بعد ثمانية جولات من المفاوضات العشرة تم التوصل إلى حل وسط حول تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر المقرر في 2017 إلى 2020 .

[1] ـ سعيد سايل، التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية 2007-2011، مذكرة ماجستير تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، جامعة مولود معمري، 2012، ص194.

[2] ـ أمال يوسفي، بحوث في علاقات التعاون الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، سنة 2008، ص68.

3-https://www.aljazeera.net/news/ebus-28/03/2020/01:01.

أي بعد تأجيل ثلاث سنوات عام 2017 بطالب من الجزائر من أجل منح الفرصة للمؤسسات الوطنية للتأجيل والمنافسة ، وتشكل المجموعة الاوروبية أهم شريك تجاري مع الجزائر حيث بلفت الصادرات نحوها ،خلال التسعة اشهر الاولى عام 2019 ، قرابة 17.2 مليار دولار ، مقابل واردات بحجم 17.7 مليار وفق ما لشفت عنه ادارة الجمارك .

وبعد بقاء اشهر قليلة فقط عن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في سيتمبر2020 ودخول الجزائر المنطقة تبادل حر مع الاتحاد الاوربي ترتفع أصوت الخبراء بالتحذير من إقدام الجزائر على هذه الخطوة في ظل تراجع أسعار المحروقات وتهاوي احتياطي العملة الصعبة من مئتي مليار دولار إلى حدود سبعين مليار إضافة إلى عدم جاهزية الصادرات الجزائرية .[1]

كذلك وبعد وباء "كوفيد19 "كورونا الذي تجلت تداعياته على الاقتصاد العالمي خاصة الاقتصاد الاوربي الذي قد يخرج كأكبر متضرر في العالم ولى يزال مسار المفاوضات قائما حيت قدم الرئيس عبد المجيد تبون تعقد بأنه سوف يتم إعادة النظر في جميع الاتفاقيات التي لا تصب في صالح الاقتصاد الجزائري ...

وبالرجوع إلي اتفاق الشراكة فقد تضمنت الشراكة الاوروبي جزائرية في 110 نصا مقسمة إلي 9 عناوين ،6 ملاحق 7 بروتوكولات، وكذا 5 إعلانات مشتركة ،5 إعلانات من جانب الاتحاد الاوروبي،4 إعلانات من الجانب الجزائري ، وتشمل المحاور التالية :

أ- المحور السياسي ؛وذلك في مجال الديمقراطية وحقوق الأنسان ودعم المسار الديمقراطية بالجزائر و الاستقرار والسلم(النصوص 3ـ5).

ب ـ حرية انتقال السلع؛ حيث يضع اتفاق الشراكة مدة زمنية انتقالية من 12سنة لإقامة منطقة للتبادل الحر وعليه فإن الرسوم الجمركية والرسوم المطبقة على الواردات القادمة من بلدان لاتحاد سيتم تفكيكها تدريجيا لتصل إلي الإتقدام وفق (النصوص 6 ـ 29) .

ج ـ التجارة في الخدمات :والتي جرى الاتفاق بشأنها وفق النصوص المنظمة العالمية للتجارة في الاتفاقيات العامة للخدمات(GATT) ويشمل الاتفاق تأدية الخدمات الحدودية، الحضور التجاري النقل والحضور الظرفي للأشخاص الطبيعيين وفق (النصوص 30ـ37).

د- المدفوعات رؤوس الأموال والمنافسة :ويشمل هذا البند على حرية حركة رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر، تطبيق الإجراءات المشتركة للمنافسة ،الابتعاد التدريجي عن الميز بين المتعلمين في مجال التموين في التجارة في السلع بين الأجانب

[1]- الصادق بوشنافة، ابعاد اتفاق الشراكة الاورو جزائرية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، مجلة جامعة المدية، العدد02، 2008، الجزائر ،ص :43-44.

(من الاتحاد)والجزائريين ،كذا حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية ،حماية الموطيات ذات الطابع الشخصي والتحرير التدريجي للصفقات العمومية وفق (النصوص 38ـ 46).

هـ ـ التعاون الاقتصادي : ويفطي ذلك المجالات الاتية :التعاون الجهوي ، العلوم التقنية والتكنولوجية ،البيئة ،الصناعية ،تأهل الهياكل الاقتصادية، حماية وترقية الاستثمارات ،التقييس والمطابقة ،تقاري التشريعات ، الخدمات المالية ،الفلاحية الصيد، النقل ،الاتصالات ،مؤسسات لإعلام ،الطاقة والمناجم ،السياحة ،الصناعة التقليدية ،الجمارك، لإحصاء حماية المستهلكين، حوار حول السياسة الاقتصادية الكلية (Macroéconomique) ووسائل تطبيق هذه الاجراءات وفق (النصوص 47ـ66).

و ـ التعاون الاجتماعي والثقافي :يهدف هذا الى ترقية الحوار الثقافي وتعاون يشمل كل المجالات تشجيع تبادل الشباب ،وتنمية الموارد البشرية وادماج افضل لسكان الضفة الجنوبية لأوروبا وتحسين اوضاعهم الاجتماعية .
الصحافة السمعي البصري ، حماية الارث الثقافي ،التكوين (النصوص 67ـ78)

ن ـالتعاون المالي :و يشمل على: تحديث الاقتصاد ،ترقية الاستثمارات ،تأهيل المشات ،الاجراءات المصاحبة لعلمية اقامة منطقة للتبادل الحر، تشريعات للمنافسة وفق ما جاء في(النصوص 79ـ81)

ع ـ التعاون في مجال القضاء والشؤن الداخلية :ويرمي الى تعزيز المؤسسات الدولة ، وحري ة انتقال افراد ، إعادة الادماج والتعاون في المجال القضائي حول الوقاية من الجريمة المنظمة ، مكافحة الارهاب ، مكافحة تبيض الاموال ،مناهضة العنصرية ،ومكافحة الرشوة وفق(النصوص 79ـ81).

غ ـ الاجراءات المؤسساتية العامة: ويرمي الى الاتفاق وكذا كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك :واتفاق لجنة الشراكة التي ستكلف بتسيير الانفاق في حدود الكفاءات المخصصة او المخولة لمجلس الشركة وفق (النصوص 92ـ110) [1]

المطالب الثالث :محاور اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

تمحورت اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية حول عدد من النقاط الهامة وتناولت مختلف جوانب اعلان برشونة وهي:

1– المحور الاقتصادي:

كان التعاون الاقتصادي موجودا بالفعل قبل التوقيع ومع ذلك، تحدد المادة 47 من الاتفاقية ثلاث أهداف لهدا المحور وأنه واجب الطرفين بتعزيز تعاونهما، والالتزام الاتحاد الأوربي بدعم عمل الجزائر من اجل تنميتها المستدامة، وأن

1-khodir heguefche, l'accord d'association entre l'algérie et l'union européenne .institut d'études politiques de Grenoble, université pierre Mendes 2007-2008, France,p;29/30.

اهداف برشلونة أساسية للتعاون تحدد المادة 48 مجال تطبيق هدا التعاون في مجالات النشاطات التي تمر بقيود وصعوبات داخلية أو تتأثر بعملية التحرير الاقتصادي الجزائري وبشكل خاص الاتفاق، وحدد الطرفان المتعقدان الوسائل والطرق التي سيتم من خلالاها تنفيد هدا التعاون الاقتصادي في المادة 49 في الاتفاق ودلك من خلال تعهد الاتحاد بإمكانية وصول الجزائر إلى برامج البحوث المجتمعية والمشركة في شبكات التعاون اللامركزية وتعزيز التآزر بين التدريب والبحث وتحفيز الابتكار التكنولوجي من خلال نقل التكنولوجيا.[1]

2-المحور السياسي:

ما وراء المحور السياسي المشار اليه في الباب1(المواد من 3الى 5) من الاتفاقية يهدف الى توفير اطار مناسب لجميع الحوارات بين الطرفين بهدف خدمة مصالحها المشتركة وتبادل وجهات النظر من اجل بناء منطقة مزدهرة مستقرة معا وهناك تسامح وتفاهم بين الثقافات واحترام حقوق الانسان والحريات السياسية والاقتصادية التي تشكل أساس ميثاق الأمم المتحدة الدي اتفق الطرفان على التمسك به.

3- المحور التجاري:

بدأ انشاء منطقة حرة بين الاتحاد الأوربي ودول البحر المتوسط الثلاثة بحلول 2010 الذي حدده اعلان برشلونة ، إن اتفاقية الشراكة تنص على منطقة تجارة حرة في عام 2017 وقد تم تمديد هذه الفترة اي غاية سبتمبر 2020 بعد المفاوضات إذ تمثل صادرات الجزائر نحو الاتحاد 97بالمئة من هيدروكربونات وبالمقارنة نجد أن هناك انحراف بين الهياكل الإنتاجية للطرفين لتصل الى انعدام الرسوم المطبقة على المعدات الصناعية والزراعية الناشئة في المجتمع حتى تلغى بعد 7 سنوات، الفقرة 2 من المادة 9 تأمر بتحقيق 80 بالمئة في الواجب الأساسي بعد عامين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ. المنتجات السمكية والمنتجات الزراعية المصنعة التي تهم الطرفين تشير المادة 14 من اتفاق الشراكة الى البرتوكولات من 1الى 5 .22 .

4- محور خدمات التجارة وحركة رؤوس الأموال :

وهذا بالتركيز على تعاون الطرفين في مجال توفير المناخ الملائم للاستثمار وتهيئة الظروف المساعدة على حركة رؤوس الأموال، بما يسمح في حالة تعرض أحد الطرفين الى صعوبات في ميزان المدفوعات اعتماد معايير تعديلية على العمليات التجارية أو المالية قصد التمكن من إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، ولهذا لابد من اتخاذ الإجراءات المتعلقة بتبسيط

[1]- قدي عبدالمجيد، مرجع سبق ذكره، ص:54.

قوانين الاستثمار والقانون الضريبي وتدابير مكافحة الازدواج الضريبي، فضلا عن توفير المعلومات وتبادلها من اجل اتخاذ القرارات في ظل الشفافية .[1]

المبحث الثاني : ماهية التفكيك الجمركي

يعتبر التفكيك الجمركي الية من اليات التكامل الاقتصادي الذي من خلاله تقوم عدة دول بدخول في علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي(economic union) حيث تلغى الرسوم الجمركية على سلع متداولة بين هذه الدول والقيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة والموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية.

المطلب الأول : مفهوم التعريفة الجمركية

اول تعريفة جمركية كانت بموجب المرسوم المؤرخ في 23 اكتوبر1963 والذي صنف السلع حسب طبيعة مقصد السلعة وكذاك حسب منشأها .[2]

والتعريفة الجمركية الجزائرية شهدت بعض التغييرات في بدايتها الأولى كالتغيير المحدث في جويلية 1968 حيث تم الغاء عهود فرنسا الإصلاحات سنة1972 وبعد العشريتين من الاقتصاد الموجه تتدهور أسعار النفط كما ذكرنا سابقا واصلاحات 1992 والتي تعتبر اهم الإصلاحات التي شهدتا التعريفة الجمركية بعد انضمام الجزائر الى الاتفاقية الدولية حول النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع.

فمصادقة الجزائر على بعض الاتفاقيات الدولية آنذاك ومحاولة تقييدهما للخطوات الأولى نحو السوق الحرة الدولية هو ضرورة وحتمية سياسية اقتصادية.[3]

وتعرف التعريفة الجمركية بانها عبارة عن جدول موجز يتضمن أنواع البضائع المصنفة ووحدات الاستفاء وفئات الرسوم الجمركية التي تخضع لها.[4]

---

[1]- زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق- حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية اليتيم، جامعة يوسف بن خدة، 2005-2006، الجزائر، ص:173.

[2]- بوسنة خيرالدين، الجمارك بين الوظيفتين الجبائية والاقتصادية، رسالة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة الجزائر،2014-2015، الجزائر، ص:116-117.

[3]- خالد عليان عليمان، علي احمد المشاقبة، ادارة التلخيص الجمركي، ط1، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2009، ص:134.

[4]- زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص:173.

وتعني أيضا: مجموع الضرائب والرسوم الجمركية والمطبقة في دولة ما، وفي فترة زمنية معينة على السلع والخدمات عند دخولها عبر الحدود الجمركية للدولة .[1]

ومن خلال ما سبق يمكن القول: أن التعريفة الجمركية هي أداة ووسيلة عمل يتوقف عليها عمل جمركي في تحديد نسب الحقوق والرسوم الجمركية الواجب دفعها كما تعد بمثابة الترجمة التنفيذية لسياسة الدول على ارض الواقع.

المطلب الثاني: تعريف التفكيك الجمركي

نصت المادة 06 من اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على ما يلي: تقوم المجموعة الأوربية والجزائر بإنشاء منطقة تبادل عن طريق رفع الحواجز الجمركية بصفة تدريجية وعليه يمكن القول أن :

1**–تعريف التفكيك الجمركي** :بأنه " التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة الأوروبية عند استيرادها في الجزائر."28

2–تعريف :كما يقصد بالتفكيك الجمركي (التعريفي)" الإلغاء الفوري أو التخفيض التدريجي للحقوق والرسوم الجمركية على المنتجات التي يكون منشأها دول الاتحاد الأوروبي عند دخولها الإقليم الجمركي الجزائري طبق لاتفاق الشراكة على مدى فترة زمنية تقدر ب 12 سنة من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.[2]

3–تعريف شامل : التفكيك الجمركي هو عملية إزالة تدريجية لكافة القيود والرسوم الجمركية على السلع التي يكون منشأها الاتحاد الأوروبي المصدرة نحو الجزائر عن طريق إنشاء منطقة تبادل حر بين الطرفين.

المطلب الثالث: أهداف التفكيك الجمركي

هناك عدة أهداف يشملها اتفاق الشراكة الأورو جزائرية والتي يمكن ذكر بعضها من خلال ما يلي:

1–الهدف السياسي: يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية [3]

كما أن الأوربيون يبحثون عن كسب قوة سياسية دولية وحليف افريقي في ظل المواجهة الكاسحة للهيمنة الأمريكية ومحاولة الاتحاد الأوربي اكتساب منطقة شمال افريقيا وتشكيل منطقة تبادل حر.

---

[1]- زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص:185.

[2]- قشرو فتيحة، تقييم اثر التفكيك الجمركي في اطار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على الارادات العامة للدولة خلال الفترة 2005-2015، جامعة لونيسي علي، بليدة 02ن محلية ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، العدد6، ص:77

[3]- نذير بطاطاش، التعاون الاوروبي-الافريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في قانون التعاون الدولي، المركزالجامعي اكلى محند والحاج- البويرة، الجزائر،2010، ص:33.

2- الهدف الاقتصادي: تشمل اهداف الجانب الاقتصادي حسب ما ورد في اتفاق الشراكة في ما يلي:

*-التزام الطرفان بتعزيز وتقوية وتعميق الحوار في الشؤون الاقتصادية بشكل يضمن عدم الاخلال بمبدأ المصلحة المشتركة كما يتكون في اطار الشراكة الاور متوسطية.

*- يهدف التعاون الاقتصادي الى دعم الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة

*- يعتبر الاتفاق لمبرم بين الجزائر والاتحاد الأوربي اتفاق مستوحى من الأهداف التي تضمنها اعلان برشلونة.[1]

3- الهدف المالي ويتضمن ما يلي:

*-دعم الإصلاحات الهادفة الى التحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.

*- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

*- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية الى خلق فرص عمل.

*- الأخذ بعين الاعتبار الاثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.[2]

4- الهدف الجمركي:

التعاون في المجال الجمركي المتفق عليه من شأنه ان يكفل ويضمن احترام نظام التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الاوربي، والتركيز بصفة خاصة على:

أ-وضع ضوابط لتسهيل عملية ومراقبة الإجراءات الجمركية.

ب- تطبيق وثيقة إدارية واحدة ومماثلة لتلك التي لدى الجماعة الاوربية وإمكانية إقامة صلة بين أنظمة العبور في الاتحاد الأوربي

ج- تقديم المساعدة التقنية للجزائر ادا لزم الأمر بأشكال التعاون الأخرى المنصوص عليها في هده الاتفاقية خاصة مكافحة المخدرات وغسل الأموال، كما يجب على الطرفين المتعاقدين ان يساعد بعضهما البعض وفقا لأحكام البرتوكول7;N° [3]

1-Article 47.objectifes,l'accord,d'association Algerie-union,eurobeenne,p27.
2-charbachi Hamid, analyse synthétique et critique du partenariat euro-maghrebin; colloque international sur l'integration des économies ARABES comme mécanisme d'amélioration et de dynamisation du partenariat euro-arabe, faculté des sciences économiques et de gestion, université Ferhat Abbas, Sétif, ALGERIE,8-9 mai 2004.p
3- l'Accord D'association Algérie-union, Européenne, article 51,p28

5– الهدف العلمي والتكنولوجي:

الهدف من التعاون في هذا المجال هو تبادل ونقل التكنولوجيا ومحاولة الجزائر الاستفادة من الخيرات التقنية المتوفرة لدى الاتحاد الأوروبي وانتقالها بشكل حر وسريع وهذا من إقامة روابط بين المجموعات العلمية لكلا الطرفين وهذا بانضمام الجزائر للبرامج المسطرة من طرف الاتحاد المتعلقة بتطوير البحث العلمي والتنمية التكنولوجية وتعزيز قدرات البحث في الجزائر مع تحفيز الابتكارات والاختراعات التكنولوجية والاهتمام بأصحاب المشاريع لاسيما فئة الشباب .[1]

6–الهدف الثقافي والاجتماعي :

–تضمن هذا الجانب توسيع المشروع الاورو متوسطي الى الميادين أخرى لها معايير سياسية وامنية وطابع الهوية .

–تقديم برنامج الهجرة الشرعية من طرف المفوضية الأوروبية كان استجابة للتحديات الاقتصادية والديموقراطية حيث تضمن هذا البرنامج الذي وضع في ديسمبر 2005 سياسة جديدة بالهجرة الانتقائية (Immigration Selective) وهذا ما يزيد من نزيف هجرة الادمغة ويحمق من الهوة الاجتماعية والاقتصادية بين دول الشمال والجنوب وحوض البحر الأبيض المتوسط.[2]

طبعا كل هذا يعتبر استراتيجية تصب وتخدم المصالح الأوروبية بعد هجرة المثقفين المتعلمين اليها والاستفادة من العقول البشرية .

1- انظر المادة 51 من اتفاق الشراكة الاوروجزائرية ، ص: 28

[2] عبد القادر خدة ، الشراكة الجزائرية الاوروبية /بين طموح واعد وثقة مفقودة /، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد 4، جوان 2017، ص:285.

خلاصة الفصل الأول

إن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الحوض المتوسط تكمن في توفرها على موارد طبيعية هامة وطاقات بشرية كبيرة ، مما جعلها محل انتباه و محطة انظار خاصة من طرف الاتحاد الأوروبي الذي سعى مند القدم لإقامة علاقات مع دول حوض المتوسط رغم التباعد الجغرافي والاختلاف العقائدي ، والسياسي والثقافي ، حيت تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات مع كل دول المنطقة وتركزت هذه الاتفاقيات أساسا على العلاقات التجارية بعد ابرام العديد من الاتفاقيات تم إيجاد صيغة جديدة للتعاون بين الطرفين والتي تتمثل في إقامة شراكة ترتكز على انشاء منطقة تبادل حر

وحتى لا تبقى الجزائر بمعزل عن هذه التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية وخوفا منها ان تقع في مغبة التهميش العالمي فقد سارعت البى ترسيخ علاقاتها بالاتحاد الأوروبي من خلال عقدها لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية وعززت هذه الاتفاقية لترقى وتشمل اهداف إقليمية محددة تعدت طابعها التجاري.

الفصل الثاني: التفكيك الجمركي والامتيازات التفضيلية في اطار اتفاق الشراكة الاورو جزائرية

المبحث الأول: النظام الجمركي المتفق عليه من الجانبي

المطلب الأول: النظام الجمركي المطبق على الواردات الاوروبية للمنتجات من مصدر جزائري

المطلب الثاني: النظام الجمركي المطبق على الواردات الجزائرية من المنتجات الاوروبية

المطلب الثالث: نصيب القطاع الصناعي والزراعي من حصة التفكيك الجمركي

المبحث الثاني: تقييم اثر اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: تقييم اقتصاد الجزائر خارج المحروقات

المطلب الثاني: ايجابيات الشراكة الاورو جزائرية

المطلب الثالث: سلبيات الشراكة الاورو جزائرية

الفصل الثاني :التفكيك الجمركي والامتيازات التفضيلية في اطار اتفاق الشراكة الاورو جزائرية

تمهيد:

بعد استفادة الجزائر بناء على اتفاق بينها وبين دول الاتحاد الاوربي من ثلاث سنوات اضافة قبل الى الغاء كامل للرسوم والتعريفات الجمركية في غضون سبتمبر 2020 بدل سنة 2017 وفقا لاتفاق الشراكة الموقع بين الجانبين والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، اذ وجدت الجزائر نفسها امام معضلة يتعين التعامل معها ، وتتمثل هذه الاخيرة في رزنامة التفكيك الجمركي، مع واقع بنية اقتصاد مرتبط بالمحروقات وبنية تجارة متوازنة بفضل المحروقات كون دول الاتحاد تشكل اهم شريك تجاري على الاطلاق ، وبناء على هذا الواقع اضطرت الجزائر الى طلب تمديد فترة عدم الاعفاء للسلع الاوروبية من 2017 الى 2020 للسماح للشركات الجزائرية بالاستعداد للمنافسة القوية التي تواجهها عند انشاء منطقة التبادل الحر.

المبحث الاول: النظام الجمركي المتفق عليه من الجانبين (الاتحاد الاوربي والجزائر).

يركز الاتحاد الاوروبي باعتباره صاحب المبادرة اساسا على التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية وتحرير التبادل لهذه المنتجات للوصول الى منطقة التبادل الحر (Zone de libre-échange)

المطلب الاول :النظام الجمركي المطبق على الواردات الاوروبية للمنتجات من مصدر جزائري:

تنقسم الى قسمين المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية :

1 المنتجات الصناعية:

حسب المادة 08 من الاتفاقية :

يتم قبول المنتجات التي منشؤها الجزائر لاستيرادها في المجتمع (الاتحاد الاوروبي) اي تصديرها الى دول الاتحاد دون رسوم جمركية او رسوم لها اثر مماثل ومن القيود والتدابير الكمية ذات الاثر المماثل[1]

اي انه بموجب المادة (08) فان المنتجات الصناعية ذات الاصل الجزائري تدخل الاتحاد الاوروبي مصفاة من الحقوق الجمركية (d.d)و الرسوم المشابهة ابتداء من 01 سبتمبر 2005.

2 المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المصنعة.

ويظم هذا الفصل المنتجات التي تنشأ في الجزائر والتي تقع ضمن الفصول من 1 الى 24 من التسميات المجمعة والتعريفات الجمركية الجزائرية وكذلك المنتجات المدرجة في الملحق رقم (1)[2]

[1]- انظر المادة 08 من اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية ، ص 06.

[2] - انظر المادة 12 من اتفاقية الشراكة ، ص09

أ)المنتجات الزراعية:

هناك اربع معدلات تفضيلية (100%، 55 %، 50%، 40%).وهي مطبقة على الرسم القاعدي للواردات في الاتحاد الاوروبي على المنتجات الزراعية الجزائرية حسب الملحق (01) من البروتكول رقم 01.[1]

كما أن المادة 13 تتحدث عن تنفيذ الاتحاد الاوروبي والجزائر مزيدا من التحرير لتجارتهما المتبادلة في المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المصنعة المهمة .[2]

ب)منتجات الصيد البحري :

معفات من الحق الجمركي ابتداءا من 01سبتمبر 2005 حسب البروتوكول رقم 3 الموضح في الفصل الثاني من الاتفاقية الخاصة بحرية انتقال السلع في الفقرة رقم 3 من المادة رقم 14 .[3]

ج) المنتجات الزراعية المحولة :

يستفيد تداول المنتجات الزراعية المحولة الواقعة في نطاق هذا الفصل من الاحكام الواردة في البروتوكول رقم 5 .[4]

في الغالب كل المنتجات تم تخفيض الرسم الجمركي عليها الى نسبة (0%) وتطبق كذلك ابتداء من 2005/9/1.[5]

المطلب الثاني : النظام الجمركي المطبق على الواردات الاوروبية الجزائرية من المنتجات وتنقسم ايضا هي الاخرى الى قسمين المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية.

1-المنتجات الصناعية :

تم النص عليها من خلال الفصل الاول من الباب الثاني من هذه الاتفاقية خاصة المواد من 7 الى 11 في هذه الاتفاقية .

وبالنسبة للمنتجات الصناعية التي يكون منشؤها الاتحاد الاوروبي ويتم إستيرادها من طرف الجزائر فقد تم تصنيفها [6] إلى ثلاث اصناف :

[1]- الصادق بوشنافة، ابعاد اتفاق الشراكة الاورو جزائرية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني ، مرجع سبق ذكره، ص 45.
[2]- راجع المادة 13من اتفاقية الشراكة السالفة الذكر ،ص09.
[3]- راجع المادة 14من اتفاقية الشراكة السالفة الذكر ،ص09.

[4] - راجع الفقرة 05 من المادة 14من اتفاقية الشراكة،ص09.
[5] - الصادق بوشنافة ، مرجع سبق ذكره،ص45.
[6]- راجع الفقرة 02 من المادة 09من اتفاقية الشراكة السالفة الذكر ،ص06.

الصنف الاول : السلع التي ورد ذكرها في الملحق رقم2 حسب المادة 9 من اتفاق الشراكة حيث يتم فيها الغاء الحقوق والرسوم ذات الاثر المماثل من بداية سريان الاتفاقية[1].

الصنف الثاني : وهي السلع التي حددت في الملحق رقم 3 حسب الفقرة رقم 2من اتفاق الشراكة الخاص بالمادة 9 والمتعلق بالفصل الاول من باب حرية انتقال السلع .

ويكون ذلك بصفة تدريجية على حسب الرزنامة التالية[2]

- ✓ بعد مضي سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ(2007) يتم تخفيض كل حق ورسم جمركي الى 80% من الحق العادي .
- ✓ بعد مضي 3سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ (2008) يتم تخفيض كل من (d.d) والرسم الجمركي بقيمة 70% من الحق الاساسي أي الحق القاعدي .
- ✓ بعد مضي 5 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ (2010) كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه الى 40% من الحق القاعدي .
- ✓ بعد مضي 6 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ (2011) كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه الى 20% من الحق القاعدي .
- ✓ بعد مضي 7 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ (2012) يتم إلغاء كافة الحقوق المتبقية

اما بالنسبة الى الصنف الثالث : فيتم فيه الالغاء التدريجي للمنتجات غير المذكورة في المادتين 2 و3 حسب الرزنامة التالية من اتفاق الشراكة:[3]

- ❖ سنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ يتم تخفيض كل حق وكل رسم الى 90%من الحق الاساسي او القاعدي.
- ❖ ثلاث سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ يتم تخفيض كل حق وكل رسم الى 80% من الحق القاعدي .
- ❖ بعد مضي 4 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ يتم تخفيض الحقوق الجمركية وكل الرسوم الى 70 % من الحق القاعدي
- ❖ بعد مرور 5 سنوات دخول الاتفاقية حيز تنفيذ تخفيض كل رسوم وكل حق جمركي (D.D) الى 60 % من الحق القاعدي .

[1]- راجع الفقرة 01 من المادة 09من اتفاقية الشراكة السالفة الذكر ،ص06.
[2]- راجع الفقرة 02من المادة 09من اتفاقية الشراكة السالفة الذكر ،ص06.
[3] راجع الفقرة 02 من المادة 09 من الاتفاق سالف الذكر ص، 06.

- ❖ بعد مضي 6 سنوات من دخول لاتفاق حيز التنفيذ فانه يتم تخفيض كل حق وكل رسم الى 50 % من الحق القاعدي .
- ❖ بعد مضي 7 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ يتم تخفيض كل حق وكل رسوم الى 40 % من الحقل القاعدي.
- ❖ بعد 8 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ يتم تخفيض كل حق وكل رسم الى 30 % من الحقل القاعدي.
- ❖ بعد مضي 9 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ يتم تخفيض كل من الحقوق الجمركيه والرسوم الى 20 % من الحق القاعدي.
- ❖ بعد مضي 10سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ يتم تخفيض كل من الحقوق الجمركيه والرسوم الى 10% من الحق القاعدي.
- ❖ بعد مضي 11 سنه من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فانه يتم تخفيض كل حق وكل رسم الى 5% من الحق القاعدي.
- ❖ بعد مضي 12 سنه من دخول الاتفاق حيز التنفيذ اي بدايه من سنه 2017 سوف يتم اعدام كل الرسوم الجمركية المتبقية نقطة[1]

2- المنتجات الزراعيه : منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعيه المحوله ويتم معالجتها من خلال الماده 17 من الاتفاق كما يلي:

أ)- المنتجات الزراعيه:

هذا الجانب تعالجه الماده 14 الفقره 2 حسب المعدلات التفضيليه في البروتوكول رقم 2 و معدلات تخفيض تقدر ب 100 % و 50 % و 20 %.

ب)- منتجات الصيد البحري

هذا الجانب تعالجه الماده 14 الفقره رقم 4 من خلال المعدلات الموضعه في البروتوكول رقم N°4 ونجد هناك تفضيليين 100 %و 25 % مطبقه على الوالدات الجزائريه من الاتحاد.

ج)- المنتجات الزراعيه المحولة:

من هذا الجانب تقوم الجزائر بتخفيضات جمركيه تغطي حوالي 85 % من وارداتها من الاتحاد[2].

[1] - انظر الفقر 03 من المادة 09 من اتفاق الشراكة السالف الذكر، ص 07.
[2] -.بوزيدي جمال، مرجع سبق ذكره، ص 144.

حيث هذه المنتجات من تخفيضات ب 100 بالمئه او 50 %او 30 %او 25 % او 20 % من نسبه التعريفة الجمركية المفروضة عليها حصص تعريفية تفضيلية فاصلة وتشكل المنتجات الزراعية المحولة التي تستفيد من تخفيض 100 % من التعريفة الاساسية اكثر من 68 من الاصناف التعريفية[1] .

كما ان الجزائر طلبت اعاده النظر في رزنامه التفكيك الجمركي بعدما كان التفكيك النهائي للحقوق الجمركية المفروضة على منتجات هذه القوائم يتم بحلول تاريخ 1 سبتمبر 2017 تم اضافه ثلاث سنوات من اجل التفكيك النهائي الذي سيكون في سنه 2020 وكل ذلك من اجل ربح الوقت لتحسين جوده المنتوج الجزائري واعاده تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل رفع كفاءاتها الانتاجيه والتحكم في عامل التكلفه وتطوير البنية التكنولوجية والتقنية التي تساعد على تحسين جميع معايير المنتجات وكذلك ضمان قدرتها على المنافسه في الاضافه الى الخزينه العامه لبعض الموارد الماليه المتمثله في الحقوق والرسوم على الواردات من خلال الابقار بعض المنتجات من غير تفكيك كل لمدة 3 سنوات.

المطلب الثالث: نصيب القطاع الصناعي والزراعي من حصة التفكيك الجمركي.

الفرع الاول: القطاع الصناعي.

يعتبر الغذاء الصناعي اكثر القطاعات الاقتصاديه تاثرا بدخول اتفاق الشراكه بين الجزائر والاتحاد الاوروبي حيز التنفيذ، على تحرير الطرفين لمبادلاتهما التجاريه الخاصه بالمنتجات الصناعيه بصوره كامله في اطار منطقه التبادل الاورو متوسطيه حيث تعد الوضعيه الحاليه للقطاع الصناعي في الجزائر والذي يعاني من عده مشاكل تتمثل في:

- ضيق السوق المحلي، ويقصد به حجم المداخيل التي يحصل عليها الافراد فهي ضعيفه وشيء ثاني ان ابناء الدول الناميه يفضلون في العاده شراء المستورده من الخارج.
- الوضعيه الماليه الضعيفة التي يعاني منها اغلب مؤسسات القطاع العمومي.
- ضعف كفاءه الموارد البشريه التي يتميز ادائها عموما بكونه عاملا مثبطا للتنافسية المؤسسة.[2]

كما ان هناك عوائق غير مباشره للصادرات الصناعيه للجزائر نحو الاتحاد الاوروبي مثل القواعد المنشأة والتشديد في تطبيقها (تصل نسبه القيمه المحليه في بعض السلع الى 30 بالمئه وهذا من الصعب جدا تحقيقه في الجزائر، اضافه الى المعايير الصحيه، والسلامه المهنيه وحماية البيئه التي تعتبر من اكبر العوائق التي تستخدمها الدول الاوروبيه.

- نصيب القطاع صناعي من حصه التفكيك الجمركي الخاص الشراكه الاورو الجزائريه كالتالي:

من بين الملاحق التي يحتويها اتفاق الشراكه:

- الملحق رقم 2: ويحتوي على قائمه المنتجات الصناعيه ذات المنشأ الجزائري الماده 8 من اتفاق الشراكة.

[1] - قشرو فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص78.

[2]- الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر ، يوم 14نوفمبر2006.

حيث تم حذف الجزائر من هذه المنتجات فورا اعتبارا من 1 سبتمبر 2005 اي جميع الرسوم الجمركيه والضرائب ذات الاثر المماثل المطبقه على الواردات نحو الجزائر منعدمه كليا.

– الملحق رقم 3: ويحتوي على قائمه المنتجات الصناعيه ذات المنشا الاوروبي وفق الماده 9 من اتفاق الشراكة.[1]

ويتم تطبيق الرسوم الجمركيه والضرائب كما هو موضح في الفقره 2 من الاتفاقات المذكورة سابقا.

الفرع الثاني: القطاع الزراعي

تعتبر مساله تحليل التبادل التجاري الخاص بالمنتجات الزراعيه الاوروبي سيكون في صالح هذا الاخير .[2]

وبالرغم من الامتيازات الات الممنوحه في اطار اتفاق شراكه التبادل بين الطرفين الا ان الجزائر لم تحسن من رصيد الميزان التجاري الزراعي الذي بقي سالبا مما انعكس على نسبه تغطيه الصادرات الزراعيه للوالدات الزراعيه التي ميزه نسبيه ظاهره وثنائيه بسبب الممارسات غير الجمركيه التي يتبناها الاتحاد الاوروبي من جهه ومن جهه اخرى الظروف الداخليه لانتاج الزراعي.[3]

والجدول التالي يوضح الاعفاءات الممنوحه للمنتجات الزراعيه التي تبنتها اتفاقيه شراك الاورو الجزائريه.

– الجدول رقم (01):الاعفاءات الممنوحة للمنتجات الزراعية بموجب اتفاق الشراكة.

استراد المنتجات من مصدر جزائري	استراد المنتجات من مصدر اوروبي
المنتجات الزراعية: البروتوكول رقم 1 المتعلق بالنظام المطبق على الواردات التي منشؤها الجزائر والمشار لها في المادة 14 الفقرة 1من الاتفاقية الواقعة ضمن الفصول من 1الى 24 من جدول التعريفة الجمركية الموحدة وكذلك المنتجات المدرجة في الملحق رقم 1 الذي يشمل 165 بندا جمركيا زراعيا و 13 بندا تطبق عليه كمية مرجعية و 14 بند جمركي تطبق عليه حصص كمية.	المنتجات الزراعية: الفقرة 2 من المادة 14 الخاصة بالاتفاقية ضمن بروتوكول رقم 2 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد الجزائر للمنتجات الزراعية التي منشؤها الاتحاد الاوروبي والتي تستفيد من الاحكام الواردة في هذا البروتوكول الذي يحتوي على 81 بندا جمركيا زراعيا منها 62 بند جمركي تخضع الى حصص تعريفية تفضيلية.
المنتجات الزراعية المحولة:	المنتجات الزراعية المحولة:

[1] - انظر الملحق رقم 03 من اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية.

[2] - الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سبق ذكره.

[3] - مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد09 ، العدد01، الجزائر ، 2016 ، ص435.

وتسري احكام هذا الجزء من خلال البروتوكول رقم 05 المتعلق بالمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية المحولة التي منشؤها الجزائر،وذلك من خلال الملحق 01 القائمة 01:امتيازات تفضيلية للمنتجات الجزائرية وتحوي 228بند جمركي معفاة من كافة الرسوم الجمركية. القائمة 02:تسرد المنتجات المعفاة من الرسوم ولكن ضمن الحد المسموح به من الحصة السنوية وتحوي 15 بند جمركي تطبق عليه كمية مرجعية.	وتتم وفق البروتوكول رقم 05 المتعلق بالمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات ذات المنشأ الأوروبي، من خلال الملحق رقم 02 الذي يغطي الحقوق التفضيلية الممنوحة التي تمنحها الجزائر للمنتجات الزراعية المصنعة التي منشؤها الاتحاد الأوروبي حيث يحتوي هذا الملحق 168بند جمركي ،منها 155 بند جمركي تطبق عليه التعريفات 100%و15% و5%و تخفيضات مقابلة لهذه البنود تتمثل في 100% و30 %و25% و20%، كما تحتوي على 13 بند جمركي تطبق عليه كمية مرجعية
منتجات الصيد البحري: البروتوكول رقم 3 والتعلق بالنظام المطبق على استراد المجموعة لمنتجات الصيد البحري ذات المنشأ الجزائري المشار لها في المادة 14 الفقرة 3 من الاتفاقية . 20 بند جمركي .	منتجات الصيد البحري: البروتوكول رقم 4 والتعلق بالنظام المطبق على استراد الجزائر لمنتجات الصيد البحري ذات المنشأ الاوروبي (EU) المشار لها في المادة 14 الفقرة 4 من اتفاقية الشراكة . تخفيض كلي او جزئي ل 96 بندا جمركي منها 49 تخضع الى تخفيض جمركي جزئي نسبة 25%.

من اعداد الطالبين بالاعتماد على اتفاق الشراكة الاورو جزائرية والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة .

وتبعا للطلب الذي تقدمت به الجزائر خلال الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقد في 15 جوان 2010 ، المتعلق بمراجعة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات الصناعية والامتيازات الجمركية للمنتجات الغذائية ،تم الاتفاق على اعادة النظر في مخطط التفكيك التعريفي الرامي الى اقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر والمجموعة الاوروبية .

وقد قدم هذا الطلب وفقا للمادتين 11 و 16 من اتفاق الشراكة التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 الذي توقع في البداية لفترة التفكيك تدريجي في آفاق 2017.

في الواقع تم القيام بتغيير للرزنامة الاولية الى جانب اعادة وتجميد حقوق الجمركية وهذا قصد رفع مستوى المؤسسات الجزائرية.[1]

ويتمثل المخطط الجديد للتفكيك التعريفي الذي يتم العمل وفقه منذ 1 سبتمبر 2012.

[1] - الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة 2020/03/30 h17 : 47 .

1-المنتجات الخاضعة للترخيص والاعفاء من الحقوق للحقوق **الجمركية** :

أ)تعديل القائمة رقم(2) :المتعلقة بالمنتجات الصناعية المستفيدة من الاعفاء من الحقوق الجمركية منذ 1 سبتمبر 2012 والتي تحتوي على 829 بند تعريفي حيث كان التعديل والسوم كالتالي (5% و 30% و 15%)

ب)تعديل قائمة حصص التعريفة الزراعية والغذائية والواجبة التطبيق بداية اكتوبر2012 بحيث تم فيها اصدار قرار نهائي بشأن الحصص في القائمة و تحتوي على 41 بندا تعريفيا فرعيا يخضع الى التجميد منذ 1 جانفي 2011.

وكان كالتالي:

- خمسة بنود فرعية الاولى كان القرار النهائي لها تخفيض الحقوق الجمركيه بنسبة 60% في حدود حصة تعريفة حالية تبلغ 5000 طن.
- اربع بنود فرعية الموالية: اغلاق بشكل دائم.
- البندين التعريفيين الموالين كان القرار النهائي لهما100%تخفيض الحقوق الجمركية في حدود تعريفة حالية تبلغ800 طن
- 17 بوند الموالية افلات بشكل دائم.
- البند 29 كذلك كان القرار النهائي له، 50% تخفيض الحقوق الجمركية في حدود حصة التعريفة حالية تبلغ 20,000 طن.
- 30،31،32 افلات بشكل دائم.
- البند 39 و 34 القرار النهائي 100% تخفيض الحقوق الجمركية في حدود حصة تعريفة حالية تبلغ 2000 طن.
- البنت 35 نهائي 100 % تخفيض الحقوق الجمركية في حدود حصة تعريف جمركية حالية تبلغ 150,000 طن.
- البند 36 الى البند 41 والاخير اغلاق بشكل دائم.

بالإضافة الى ذلك، وكجزء من تدابير التعويض، تم تضمين حصتين مدرجتين في البروتوكول رقم 2، قابل للزيادة في الكمية على النحو التالي :

الجدول رقم (02):تظمين الحصتين الخاصة بتدابير التعويض

الموضوع الفرعي تعريفة 2011	الموضوع الفرعي تعريفة2012	الحقوق الجمركية المطبقة	تخفيض الحقوق الجمركية	حصص التعريفة التفضيلية
0102.10.00	0102.10.00	%5	%100	4.950 طن
	0102.31.00			
	0102.90.10			
	1001.99.00	%5	%100	403.000

H17:47 2020/03/30:المصدر//www.caci.dz:http

2- مخطط التفكيك التعريفي الاستثنائي الخاص بالمنتجات الصناعية ويمكن توضيحه كما يلي:

القائمة 1: ذات المستوى الاول تتضمن 82 عنوانا فرعيا بما في ذلك تسعة منها تخضع لحق اساسي بنسبة 30% و 73 منها يخضع لحق اساسي بنسبة 15 % لتنخفض بشكل تدريجي من 2012 الى غاية 9/1/ 2016 لتصبح منعدمة كليا.

القائمة2: ذات المستوى الثاني تتضمن 185 بندا فرعيا لحق اساسي بنسبة 5 % لتنخفض بشكل تدريجي من 2012 حتى 1 /9/ 2016 لتصبح منعدمة كليا.

القائمه3:

أ) ذات المستوى الاول: وتتضمن 174 عنوانا فرعيا بما في ذلك 163 منها تخضع لحق اساسي بنسبة 30% و 11 منها تخضع لحق اساسي بنسبة 15 % لتنخفض بشكل تدريجي من سنة 2012 الى غاية 1 /9 /2020 لتصبح منعدمة كليا.

ب) ذات المستوى الثاني: 617 عنوانا فرعيا بما في ذلك 575 منها تخضع لحق اساسي بنسبة 30% و 21 منها خاضع لحق اساسي 15% 21 اخرى خاضعة ل 5% لتنخفض بشكل تدريجي من سنة 2012 الى غاية 1 /9 / 2020 لتنعدم بشكل كلي.[1] التهميش رقم 20

وللمعرفة اكثر انظر الملحق رقم(03)

المبحث الثاني : تقييم أثر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

تعتبر الاتفاقية الأورو جزائرية من أهم الإتفاقيات التي وقعتها الجزائر إلى حد الآن و بذلك أصبحت تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني لما لها من تداعيات مختلفة على العديد من العوامل الاقتصادية و ذلك في سياق تركيزها على تطبيق الشق التجاري من هذه الأخيرة و المتعلق بإلغاء الرسم و الإعفاءات من الحقوق الجمركية.

المطلب الأول : تقييم اقتصاد الجزائر خارج المحروقات:

مع واقع بنية الاقتصاد الجزائري المرتبط بالمحروقات و بنية تجارة متوازنة بفضلها، ودول الإتحاد تشكل أهم شريك تجاري على الإطلاق بنسب تتراوح ما بين 45% و 60% من مجموع المبادلات التجارية في وقت تسجل الجزائر دوريا اختلالا معتبرا لأطراف التبادل خارج المحروقات وعجزا في الميزان التجاري لصالح الجانب الاوروبي حيث تستورد الجزائر

[1] - نفس المرجع.

معدل 14 الى 16 دولار لتصدر الى اوروبا دولارا واحدا وهذا العامل يكشف مدى عجز القطاعين الفلاحي والصناعي الجزائري عن تحقيق التوازن ولو نسبي في أطراف التبادل مع أوروبا[1] .

ومن خلال هذه الفقرة يتضح لنا أن هذا العامل يكشف مدى عجز القطاعين الفلاحين والصناعي الجزائري عن تحقيق توازن ولو نسبي في أطراف التبادل مع أوروبا في غياب أو تقليص حصة المحروقات في بصورة محسومة لأن قطاع المحروقات يعتبر العامل الوحيد الذي يحفظ ماء الوجه في مجال بنية المبادلات التجارية البينية.

كما يعتبر دخول الاتفاق حيث التنفيذ انفتاح الاقتصاد الجزائري و اندماجه في الاقتصاد العالمي حتى و إن كان ينطوي على بعض الإيجابيات إلا أنه لا يمكن تجاهل سلبياته وسوف نحاول من خلال هذا المبحث تلخيص أهم الآثار الإيجابية و السلبية للشراكة الأورو جزائرية .

I – الصادرات الجزائرية خارج مجال المحروقات:

و من خلال الجدول التالي يمكننا ملاحظة التطورات الخاصة بالصادرات خارج المحروقات للفترة (2005-2018)

الجدول رقم (03) : الصادرات خارج المحروقات للفترة (2005-2018) الوحدة: المليون دولار

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات خارج المحروقات	6099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	2063	1780	1930	2830
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	35724	28246	32261	38338
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	37787	30026	35191	41168

-المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

1 ماي 2020 www.andi.dz 3:38

من خلال النظر في هيكل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2018) وفق ما يوضحه الجدول رقم (03) نلاحظ:

1-خلال سنوات 2005-2018 تراجع في الصادرات خارج المحروقات عكس الصادرات في مجال المحروقات حيث :

-في سنة 2005 نلاحظ فارق بقيمة 42838 مليون دولار

-في سنة 2006 نلاحظ تغير طفيف في زيادة الصادرات خارج المحروقات بـ 59 مليون دولار أمريكي مع ارتفاع في الصادرات في مجال المحروقات بقيمة 53456 مليون دولار أمريكي.

و نلاحظ خلال السنوات 2007-2008 ارتفاع معتبر في مجموع الصادرات الجزائرية حيث وصل إلى 77361 مليون دولار أمريكي لأن صادرات المحروقات شاركت بقيمة تصل إلى 77361 مليون دولار أمريكي بسبب بلوغ السعر المتوسط

[1] - مقال صحفي جريدة الخبر ، الأحد 13 أكتوبر 2019، الجزائر ،ص:10

للبترول قيمة 98.96 دولار للبرميل خلال هذه السنة ، كما وصلت الصادرات خارج مجال المحروقات إلى 1332 و 1937 مليون دولار أمريكي على التوالي.

كما عرفت الصادرات انخفاضا كبيرا لم تتعد 45194 مليون دولار في سنة 2009 بعد أن بلغت هذه الأخيرة 79298 مليون دولار سنة 2008 و هذا راجع إلى أزمة الكساد العالمي الذي مس الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية كما انخفضت الصادرات خارج مجال المحروقات خلال هذه السنة إلى 1066 كأدنى إنخفاض خلال هذه السنوات و من ثم عاودت الصادرات إرتفاعها إبتداء من مطلع سنة 2010 بسبب رجوع الاقتصاد العالمي إلى حالته الطبيعية ، حيث بلغت 57053 مليون دولار و وصلت إجمالي الصادرات سنة 2011 إلى 73489 مليون دولار.

و من جديد بدأت الصادرات الجزائرية في الإنخفاض حيث :

في سنة 2012 قدرت بـ 71866 مليون دولار (خارج مجال المحروقات) بقيت القيمة على حالها كما في سنة 2011 و قدرت بـ 2062 مليون دولار بقيمة أقل من الصادرات في مجال المحروقات بقيمة 69804 مليون دولار بفارق قيمته 67742 مليون دولار.

و في سنة 2013 مثلت الصادرات خارج المحروقات 2165 مليون دولار

و في سنة 2014 قدرت قيمة الصادرات خارج المحروقات بـ 2582 مليون دولار مع بقاء العجز أمام الصادرات في مجال المحروقات بفارق قدره 57722 لصالح صادرات المحروقات.

و هنا يُمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات تواصل تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الإجمالية.

و في سنة 2015 كانت نتائج الصادرات تساوي 37787 مليون دولار أي سجلت انخفاضا شديدا حيث (الصادرات في مجال المحروقات = 35724 مليون دولار و خارج المحروقات = 2063 مليون دولار)

و يُمكن القول أن الصادرات في مجال المحروقات تمثل أساس الصادرات إلى الخارج حيث بلغت سنة 2016 28246 مليون دولار ، مقارنة بالصادرات خارج المحروقات و التي بلغت 1780 مليون دولار حيث لاتزال هذه الأخيرة هامشية.

و في سنة 2017 و 2018 ارتفعت الصادرات إلى 35191 و 41168 مليون دولار على التوالي في مجال المحروقات = 33261 و 38338 مليون دولار على التوالي خارج مجال المحروقات = 1930 و 2830 مليون دولار ، و بالتالي يمكننا القول أن قطاع النفط في الجزائر يحتل مكانة جد هامة في الاقتصاد الجزائري حيث يعتبر العامل الوحيد الذي يبقي الميزان التجاري في حالة فائض و لو بنسبة قليلة فالصادرات الجزائرية في معظمها من النفط بما نسبته 97.5% من الصادرات الإجمالية.[1]

[1] - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

II- الصادرات من غير المحروقات حسب مجموعة المستخدمين

أما في ما يتعلق بالتوزيع حسب مجموعة المنتجات خلال الفترة (2015-2017) فيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الصادرات خارج المحروقات حسب طبيعة السلعة

الوحدة بالمليون دولار

المواد	2015		2016		2017	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
السلع الغذائية	235	0.68	327	1.13	348	0.18
نصف المنتجات	1693	4.88	1597	4.5	1384	0.73
مواد الخام	106	0.30	84	0.29	73	0.04
سلع المعدّات الصناعيّة	19	0.055	53	0.18	74	0.04
سلع الاستهلاك غير الغذائية	11	0.032	18	0.06	20	0.01
سلع المعدّات الفلاحية	1	0.002	-	-	-	-
الطاقة و التشحيم	32699	94.32	27102	93.84	-	-
إجمالي الصادرات	34668	100	28883	100	1899	100

المصدر : المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك و CNIS و الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)

تشمل مجموعة السلع التي يتم تصديرها خارج مجال المحروقات وفق ما يسجله الجدول رقم () أساسا على ما يلي:

المنتجات النصف مصنعة التي تمثل نسبه 4.5% من الحجم الاجمالي للصادرات في سنة 2016 نلاحظ تطورها الى 73% من اجمالي الصادرات خلال سنه 2017.

السلع الغذائية كذلك ارتفعت بنسبة ملحوظة من 1.13 % أي ما يعادل 327 مليون دولار أمريكي إلى ما قيمته 18% ما يعادل 348 مليون دولار أمريكي.

المواد الخام نسبة 0.30% ما يعادل 160 مليون دولار أمريكي سنة 2015 و انخفاضها إلى 0.29% بقيمة تقدر بـ 84 مليون دولار أمريكي في سنة 2016 و بقائها في الانخفاض سنة 2017 بقيمة 74 مليون دولار أمريكي ونسبة تقدر بـ 4% .

سلع المعدات الصناعية و السلع الإستهلاكية غير الغذائية بنسب تقدر على التوالي بـ 0.18% و 0.06% لسنة 2016 و بنسب على التوالي 4% و 1 % .

كما مثلت المحروقات أساس صادرات الجزائر إلى الخارج خلال سنة 2018 حصة قدرت بـ 93.13 % من القيمة الإجمالية للصادرات بزيادة قدرها 15.26% مقارنة بسنة 2017 .

أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات التي تقدر نسبتها من القيمة الإجمالية للصادرات أي ما يعادل 2.83 مليار دولار فقد سجلت زيادة قدرها 46,13% مقارنة بسنة 2017.

و مجموعة المواد التالية يتم تصديرها خارج المحروقات كما تشمل هي الأخرى على ما يلي حسب إحصايات الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار ANDI :

أ-المنتجات النصف مصنعة : و تمثل حصة 5.45% من الحجم الإجمالي للصادرات أي ما يعادل 2.24 مليار دولار أمريكي.

ب-المواد الغذائية : بحصة 0.91% أي بقيمة 373 مليون دولار

ج-سلع المعدات الصناعية : بحصة 0.22% أي ما يعادل 90 مليون دولار

د-المواد الخام و السلع الإستهلاكية غير الغذائية: بحصص تقدر على التوالي بـ 0.22% و 0.08%.[1]

III- الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)

الجدول رقم (05) : التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2017):

الوحدة : ملايين الدولار

الواردات / السنة	معدّات التجهيزات الصناعيّة	نصف المنتجات	المنتجات الغذائية	السلع الإستهلاكية غير الغذائية	المنتجات الخامة
2005	3127	1639	2745	1089	294
2006	3477	2680	2888	1189	434
2007	4737	3394	3986	1448	651
2008	6779	5803	6438	1850	694
2009	6641	5975	4431	1743	646
2010	6613	4995	4443	1672	772

[1] -www.andi.dz

2011	7522	4833	6741	1962	866
2012	10000	6093	6497	2241	953
2013	10720	8131	6644	2287	996
2014	11093	6993	7676	2522	1111
2015	8464	5148	5860	1957	977
2016	6197	5348	5572	2021	764
2017	5619	4765	6138	1893	556
2018	-	-	-	-	-
المعدل	12.23	10.37	13.36	4.12	1.21
المجموع	90988	65796	70060	23874	9714

من خلال الجدول يمكننا ملاحظة ما يلي :

تتصدر تشكيلة التجهيزات و المعدّات الصناعية رأس القائمة في المرتبة الأولى ، حيث تمثل نسبة 12.23% من إجمالي الواردات بقيمة كبيرة تقدر بـ 90988 مليون دولار.

كما تحتل المواد الغذائية (المنتجات الغذائية) المرتبة الثانية بمعدل = 13.36 و قيمة أقل من تشكيلة التجهيزات قدرت بـ 70060 مليون دولار ،كما نلاحظ أن قيمة الواردات تضاعفت سنة 2008 عما كانت عليه سنة 2005 و هذا يعود إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في تلك السنة.

تحتل مجموعة نصف المنتجات المرتبة الثالثة بمعدل 10.37 و قيمة تقدر بـ 65796 مليون دولار.

تشغل السلع الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة رقم أربعة ، حيث تمثل 4.12% من إجمالي الواردات.

المواد الخام تأتي في المرتبة الخامسة بمعدل 1.21% و قيمة تقدر بـ 9714

كما تجدر الإشارة إلى أنه من إجمالي الواردات عام 2017 البالغ 45957 مليون دولار أمريكي ، الواردات الرئيسية تمثل 41.28% و تبلغ قيمتها 18970 مليون دولار أمريكي.

المصدر الخاص بالجدول من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات الخاصة بالوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX

المطلب الثاني : إيجابيات الشراكة الأورو جزائرية :

*يساعد اتفاق الشراكة المؤسسات عن طريق الاحتكاك بمؤسسات قوية من اتخاذ التدابير اللازمة لمنافسة المنتوج الأوربي ، و من ثم تعمل على تحسين قدراتها وجودة منتوجاتها للتفاعل و الاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي.

*الاتفاق سوف يسمح للمنتجات الجزائرية بدخول السوق الأوروبية إذا توفرت فيه المقاييس النوعية.

*الاستفادة من الشبكة التكنولوجية المتطورة التي تسمح بزيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

*تحسين الخدمات بما يوفر الجو المناسب للعمل و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني و تحسين النوعية و التقليل من التكلفة.[1]

*ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خصوصا نحو دخول دول الاتحاد الأوروبي ، من خلال تحسين الإنتاج الوطني و كذلك تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

*خلق مناخ استثماري مناسب عبر القضاء على الأساليب البيروقراطية و إدخال المزيد من المرونة على القوانين الاستثمارية مما يشجع على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي خصوصا المشاريع المشتركة مع الشركات الأوروبية.

*تغير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين و ضمان يقلص من خطر الدولة و يشكل ضمانا للاستقرار و الأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما و الأوربيين خصوصا كما يشجع تدفق رؤوس الأموال على المديين المتوسط و الطويل.

*الاستفادة من المساعدات المالية و التقنية الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي قصد تحسين مختلف القطاعات موضوع الاتفاقية.

المطلب الثالث : سلبيات الشراكة الأورو جزائرية:

بالرغم من الآثار الإيجابية التي تتركها الاتفاقية على الاقتصاد الجزائري ، إلا أنها تترك كذلك نتائج سلبية يمكن أن تؤثر على العديد من العوامل الاقتصادية في الجزائر و يمكن إيجاز هذه الأخيرة فيما يلي :

1-إنخفاض الموارد الجمركية :

- خسائر في الميزانية العامة ، حيث يؤدي التفكيك الجمركي إلى تخفيض و تقليص الإيرادات العامة نتيجة التفكيك الجمركي، و إلغاء الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للواردات الأوروبية.
- تزايد الضغوط على الميزان التجاري نتيجة زيادة الواردات من دول الاتحاد بسبب تفكيك الرسوم الجمركية ، بينما لا يرافق ذلك حدوث زيادة في الصادرات كون الرسوم الجمركية في دول الاتحاد متدنية.

و الجدول التالي يوضح تطور المداخيل الجمركية في الجزائر للفترة (2005-2014)[2]

[1] بن نافلة قدور، عيسى سماعين، انعكاسات سياسة التفكيك الجمركي على الجباية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الاورو متوسطية ، مجلة الاقتصاد والتنميه البشريه ، جامعة شلف ، الجزائر ، العدد 16، جوان 2016، ص135.

[2] – محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة ، تفصيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 4،جوان2016، الجزائر،ص40.

الجدول رقم (06) : تطور المداخيل الجمركية في الجزائر للفترة (2005-2014) /مليون دينار جزائري

السنوات	المنتوجات الجمركية	باقي تحصيلات الجمارك(Tic.TVA)	مجموع المداخيل الجمركية	نسبة الحقوق الجمركية مع المداخيل الجمركية
2005	143.683	167.296	310.979	%46.20
2006	113.590	170.405	283.995	%39.99
2007	132.766	210.532	343.298	%38.67
2008	164.104	275.441	439.545	%37.33
2009	172.816	287.396	460.212	%37.55
2010	183.573	308.929	492.502	%37.27
2011	222.190	356.452	578.642	%38.39
2012	337.521	455.276	792.847	%42.57
2013	401.447	538.608	940.055	%42.70
2014	369.655	538.815	908.470	%40.69

يلاحظ من خلال الجدول أنه بعد دخول الإتفاقية حيّز التنفيذ في 2005 بدأت بنية الحقوق الجمركية في الإنخفاض تدريجيا حيث:

-بلغت في سنة 2005 46.20%كأكبر نسبة إلى حد الآن

-كما تواصلت في الإنخفاض لتصل إلى39.99% سنة 2006 و 38.67% في سنة 2007

-كما إستقرت في النسبة بحوالي 37% خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2010 لتعاود الإرتفاع بنسب متقاربة على التوالي لسنوات 2011 و 2012 و 2013 على التوالي قدرت بـ 38.39% و 42.57% و 42.70% ، لتنخفض قليلا لتصل إلى نسبة 40.69%.

و كل هذا الإنخفاض راجع إلى سياسة التفكيك الجمركي الناجمة عن الاتفاق و كذلك باعتبار الإتحاد الأوروبي المتعامل الرئيسي مع الجزائر

-كما قدرت مصالح الجمارك خسارة الجزائر في مجال التحصيل الجمركي جراء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بحجم 1.5 مليار دولار خلال السنوات 2015 و 2016 و التي بدورها استفادت منها الشركات الأوروبية و على رأسها الفرنسية و الإيطالية و الإسبانية و الألمانية في التأثير إيجابيا على أسعار منتجاتها أمام المنافسة في السوق مع الصين.

و كان قطاع النسيج و الجلود و الدواء و عدد من الصناعات الصغيرة في الجزائر من أكبر الخاسرين بسبب عامل التكلفة و عدم القدرة على المنافسة.[1]

2-التأثير على الميزان التجاري:

-الميزان التجاري و يسمى أيضا ميزان التجارة الخارجية ويشمل هذا الأخير عمليات الإستيراد و التصدير الخاصة بالسلع التي يتم تقييمها يكون الميزان التجاري في حالة فائض عندما تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات و يسجل حالة العجز عندما يكون العكس.[2]

و الجدول التالي يوضح تطورات الميزان التجاري الجزائري للفترة 2005-2018

الجدول رقم (07) : تطور الميزان التجاري للفترة (2005-2018)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري BC	معدل التغطية
2005	45036	20048	24989	226
2006	54613	21456	33157	225
2007	60163	67631	32532	218
2008	79298	39479	39819	201
2009	45194	39294	5900	115
2010	57053	40473	16580	141
2011	73489	47247	26242	156
2012	71866	50376	21490	143
2013	65917	54852	11065	118
2014	62886	58580	4306	107
2015	37787	51501	-13714	67
2016	30026	47089	-17063	64
2017	35191	46059	-10868	76
2018	41168	46197	-5029	89

[1]- https://www.echoroukonline.com

[2] – بومعزة حليمة، دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000-2005) في ظل دعم و مرافقة الدولة، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 18،جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر،2017،ص87

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارANDI

نلاحظ من جدول تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2005-2018) و اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار أنه:

1-من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري يسجل حالة فائض بداية من سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 حيث وصل إلى 39819 مليون دولار سنة 2008 لأن صادرات المحروقات شاركت بقيمة كبيرة تصل إلى 77361 مليون دولار من خلال الجدول السابق رقم (07) الخاص بالصادرات خارج المحروقات للفترة (2005-2018).

2-لكن هذا الارتفاع في الميزان التجاري سجل انخفاضا كبيرا وصل إلى 900 مليون دولار أمريكي سنة 2009 بمعدل تغطية منخفض يساوي 115 و هذا راجع إلى أسباب أزمة 2008 التي شهدها العالم الأزمة المالية العالمية ، و من ثم ارتفع الميزان التجاري ليصل إلى 16580 مليون دولار و بمعدل تغطية قدره 141 (**الصادرات/الواردات*100**)

3-وصل إجمالي الصادرات سنة 2011 إلى 73489 مليون دولار حيث وصلت قيمة الصادرات النفطية إلى 71427 مليون دولار مع بقاء نظيرتها الصادرات خارج المحروقات ضئيلة قدرت بـ 2062 فقط ، الجدول رقم (07) .

4-و واصل الميزان التجاري الانخفاض في السنوات 2012 و 2013 و 2014 ليصل في سنة 2015 إلى حالة العجز حيث قدرت بـ 13714 و بمعدل تغطية يساوي 67 فقط.

5-كما أن النتائج كذلك في سنة 2016 تشير إلى حالة العجز حيث قدرت 17063 مليار دولار ما يعادل ارتفاع جد طفيف مقارنة بالسنة السابقة 2015.

-أما المؤشر العام الذي سجلته التجارة الخارجية الجزائرية خلال سنة 2018 :

-الحجم الإجمالي للواردات يقدر بـ 46.19 مليار دولار أي زيادة طفيفة تقدر بـ 0.30% مقارنة بنتائج سنة 2017.

-أما الحجم الإجمالي للصادرات فقدر بـ 41.17 مليار دولار أي بزيادة قدرها 16.98 مقارنة بـ 2017 حيث قدرت بـ 35.19 مليار دولار.

-كما أن هذه الأرقام تترجم عجزا في الميزان التجاري خلال سنة 2018 بقيمة 5.03 مليار دولار ، كما تظهر هذه النتائج معدل تغطية بنسبة 89% خلال سنة 2018 مقارنة بنتائج سنة 2017 التي بلغت نسبتها 76%.

و وفقا للإحصائيات الصادرة عن الجمارك فإن الجزائر استوردت من الطرف الأوروبي في الفترة ما بين 2009 و سبعة أشهر من سنة 2019 ما قيمته 251.119 مليار دولار و صدرت إلى دول الاتحاد الأوروبي في الفترة نفسها 307.811 مليار دولار حيث تساهم المحروقات في تحقيق فائض إيجابي سنة 2018 ، حيث صدرت ما قيمته 23.654 مليار دولار و استوردت 21.099 مليار دولار أي بفائض لصالح الجزائر يقدر بـ 2.555 مليار دولار.

و كون أوروبا أهم شريك تجاري بالنسبة للجزائر فقد مثلت 45.67% من مجمل الواردات لسنة 2018 و 57.46% من مجموع الصادرات في سنة 2018.

-خلال 7 أشهر من سنة 2019 مثلت واردات الجزائر 5.32% من مجموع ما تستورده مقابل 61.13% من إجمالي ما نصدر إلى الخارج.

و الجدول التالي يوضح أهم تطورات للصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة (2009- 7 أشهر من 2019):

الجدول رقم (08) : أهم تطورات الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة (2009- 7 أشهر من 2019)

الوحدة : مليار دولار

السنة	واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي		الصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد الأوروبي	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2009	20.772	52.86	23.186	51.30
2010	20.704	51.16	28.409	49.09
2011	24.616	52.10	37.307	50.77
2012	23.858	50.98	40.127	54.24
2013	28.724	52.20	41.277	63.53
2014	29.494	50.56	40.520	64.36
2015	29.485	49.29	22.967	66.27
2016	22.179	47.47	16.739	57.95
2017	20.298	44.07	20.386	57.43
2018	21.099	46.67	23.654	57.46
7 أشهر من 2019	13.890	53.32	13.230	61.13

المصدر: جريدة الخبر الأحد 13 أكتوبر 2019.

3-التأثير على الاستثمار الأجنبي:

إن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد يعتبر مؤشرا حقيقيا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في ذلك البلد[1] .

و لقد قامت الجزائر بعدة إجراءات تحفيزية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بخلق بيئة ملائمة و من خلال هذا الجدول يمكننا معرفة عدد المشاريع و مناصب الشغل للمشاريع التي تشرك أجانب(استثمار أجنبي)

[1] - إكرام سياسي، مرجع سبق ذكره،ص251

الجدول رقم (09) : عدد المشاريع التي تشرك الأجانب

الوحدة : مليون دج

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوربا	472	1148208	78415
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	332	666499	44646
آسيا	114	169732	11761
أمريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
إفريقيا	6	39686	609
أستراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	28	33160	4335
المجموع	901	2519831	133583

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI

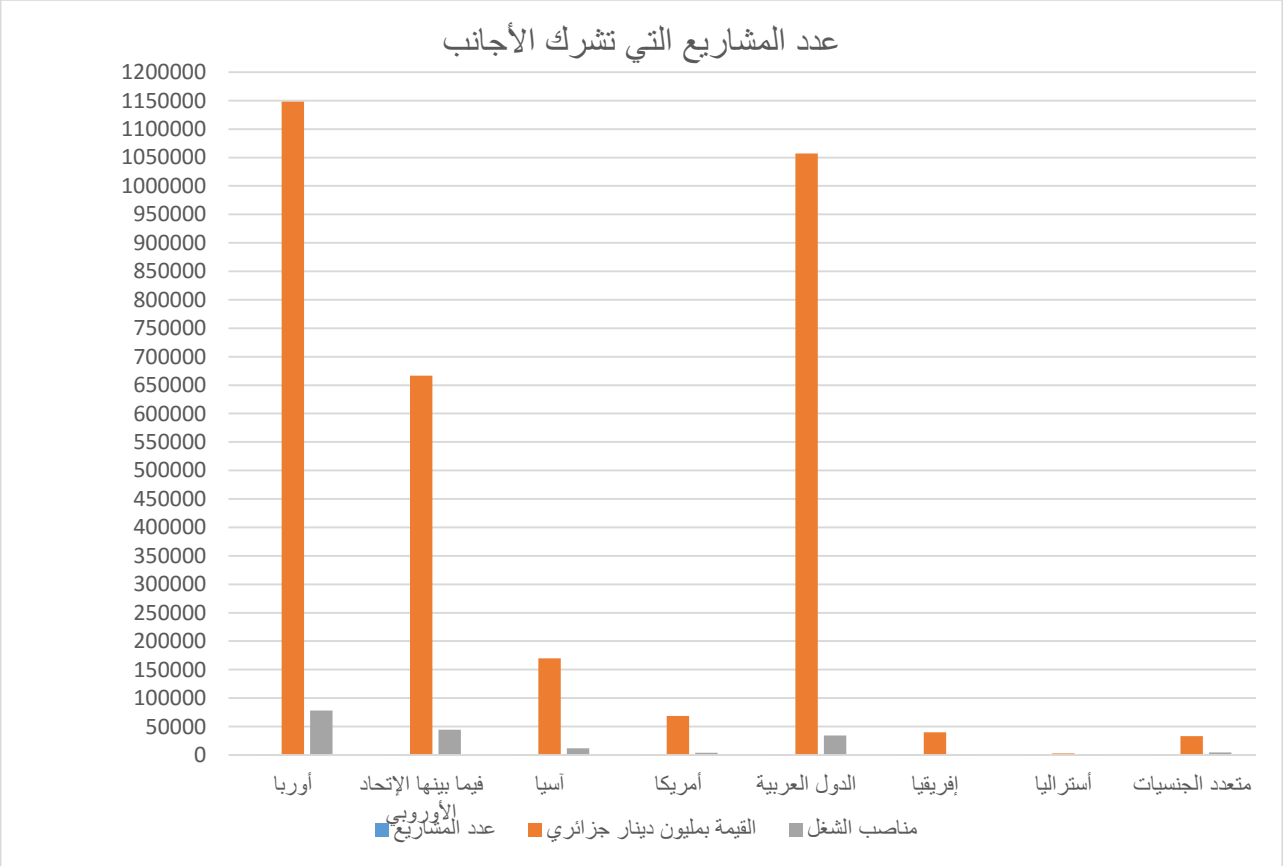

من خلال الجدول رقم (09) و الشكل رقم (01) يتضح لنا من المعطيات أن أوربا بما فيها الاتحاد الأوروبي تشكل النسبة العظمى من إجمالي عدد المشاريع بـ 804 مشروع بينما الدول العربية بت 262 مشروع أما من حيث خلق مناصب العمل فتحتل أيضا أوروبا المرتبة الأولى بـ 78115 منصب عمل و الدول العربية 34462 منصب شغل.

أما بالنسبة للمناطق الأخرى المتمثلة في آسيا و أمريكا و إفريقيا و أستراليا فكانت عددا لمشاريع على التوالي بـ 114 و 18 و 6 و 1 مشروع .

تمثيل (الشكل بياني لعدد المشاريع)

أما بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المصرحة خلال فترة (2002-2017) فكانت كالتالي:

الجدول رقم(10): المشاريع الاستثمارية المصرحة خلال فترة (2002-2017)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة مليون دج	النسبة%	مناصب الشغل	النسبة%
الاستثمار الأجنبي	901	1.42	2519831	17.62	133583	10.85
الاستثمار المحلي	62334	98.58	11780833	82.38	1098011	89.15
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

الشكل رقم (02) : توزيع المشاريع الاستثمارية في الجزائر (2002-2017)

الشكل رقم (03) : توزيع عدد مناصب الشغل للاستثمار في الجزائر (2002-2017)

الشكل رقم (04) : قيمة الاستثمار المحلي و الأجنبي في الجزائر (2002-2017)

من خلال الجدول رقم (10) و الأشكال رقم (2،3،4) يتضح لنا أن الاستثمارات المحلية هي الأكثر أهمية أو بالأحرى تشكل النصيب الأكثر من إجمالي الاستثمارات في الجزائر و يشكل 98.58% بما في ذلك 82.38% من إجمالي مبالغ الاستثمار و تضم أكثر من 89.15% من عدد مناصب الشغل بالمقابل لا يمثل مجموع الاستثمارات الأجنبية التي تمتلك سوى حصة 1.42% من عدد المشاريع و مناصب الشغل مقدرة بنسبة 10.85% فقط.

و بالرغم من التحسن الذي طرأ على مناخ الاستثمار في الجزائر و تشجيع السلطات لذلك إلا أن هذا يبقى غير كاف في نظر المستثمرين الذين لا يزالون يواجهون عدة عراقيل تحول دون تحقيق مشاريعهم على أرض الواقع و هذا ما يجعل صعوبة في استقطاب المشاريع الأجنبية التي تدر ربحا على الاقتصاد الوطني و توفر مناصب الشغل للشباب البطال في الجزائر.

4-التأثير على تنافسية المنتجات:

بما أن هذا الاتفاق يتم بين دول الاتحاد الأوروبي المتطور تكنولوجيا و فنيا و ماليا و منتجات ذات قدرة تنافسية مالية و الجزائر التي يعتمد اقتصادها بشكل أكبر على المحروقات بنسبة 97% من إجمالي الصادرات و تشمل طاقته الإنتاجية أقل من 50% كما أنه يعاني من مشاكل هيكلية و أزمات خانقة تعكس الظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسات الجزائرية و التي تمتعها من القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية و خاصة الأوروبية[1] .

كما سيكون للتفكيك الجمركي أثر كبير على واردات السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي و سيكون المستفيد من حصص هذا التفكيك كما سيكون هناك على المدى المتوسط و البعيد زيادة في الصادرات بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج و هذا ل يتأتى إلا إذا كان الجهاز الاقتصادي للبلد مرنا و السياسة الاقتصادية تتسم بالاستقرار و إضافة لذلك زيادة تدفق رؤوس الأموال و جلب الاستثمار و من خلال ما سبق يمكننا القول أن السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع و تبقى عرضة للصدمات الخارجية و هذا بسبب الحماية المفروضة و ممارسة الاحتكار من طرف الدولة عن طريق المؤسسات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

كما أن للرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول لأوروبية متدنية و ليس لها تأثير على تقليص الواردات إلى أوروبا بل تعتمد على معايير أخرى (صحية ، بيئية ، مواصفات فنية ، معايير الجودة ...)

تؤدي هذه الأخيرة إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير[2].

[1] -ناصر مراد، شروط نجاح إتفاقيات الشراكة الأورو جزائرية ، مجلة جديد الاقتصاد،العدد جوان2017،جامعة البليدة،ص102.

[2] -سمية عزيزة ، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الإنفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة، جامعة بسكرة ، 2011 الجزائر، بدون صفحة.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل توصلنا الى ان سياسة التفكيك الجمركي الخاصة باتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي وتطبيق كامل لبرامج هذه السياسة من نقص موارد الميزانية العامة للجزائر، في ظل اعتماد الجزائر على قطاع واحد والمتمثل في قطاع المحروقات بنسبة 97 % من اجمالي الصادرات فتكون هناك اثار وانعكاسات عميقة على الجباية الجزائرية والعديد من العوامل الاقتصادية الاخرى التي ذكرنا منها الميزان التجاري والذي يعاني من حالة العجز حاليا، التي ستزداد اثارها، حتى الانتهاء من التطبيق الكامل لبرنامج التفكيك الجمركي المعدل المجمع انتهائه في 01 سبتمبر 2020 ، وذلك من خلال التأثير على قدرة المؤسسات الجزائرية على الصمود في وجه المنافسة الشرسة للمنتجات الاجنبية المصدرة الى الجزائر وذلك من خلال استخدام الدول الاوروبية لعوائق غير مباشرة تتمثل في معايير(الصحة، الجرد.$،....)

وهذا ما يدعو الى اعتماد الجزائر تدابير وسياسات والاجراءات من اجل التقليل من الاختلالات التي سيخلفها هذا التفكيك الجمركي على الاقتصاد الوطني.

خاتمة:

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال إقامة شراكة مع دول المتوسط لتوسيع نفوذه العالمي وتحصين مواقعه التسويقية، وكذلك المساهمة في تنمية بلدان المنطقة وفق خطط استراتيجية مشتركة، لكن الواقع اثبت العكس حيث ان هذه الاهداف اصبحت تتلاشى يوما بعد يوم لتنحصر في جعل هذه البلدان اسواقا اوروبية، وذلك من خلال الغاء القيود والحواجز الجمركية التي ستؤدي بدورها الى عجز الصناعات المحلية لهذه البلدان عن المنافسة في ظل صناعات اوروبية متطورة وقوية.

ويمثل اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الاوروبي مرحلة فاصلة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، لماله من آثار مختلفة على الاقتصاد الوطني، وخصوصا ان الجزائر تمثل سوقا استهلاكية بامتياز حيث يفوق حصة المبادلات الخاصة بالاتحاد الأوروبي 50%.

وهذا الاتفاق يتضح جليا من خلال اعفاء الصادرات الصناعية الجزائرية من الرسوم الجمركية التي لا تقوى على المنافسة في السوق الاوروبي، وفي المقابل إعفاءنا لسلعهم المصنعة، من الرسوم الجمركية ويصبح السوق امامهم حر، وبذلك تدمير الصناعة المحلية التي اعتادت على الحماية مما سيترتب عنه التخلي. عن بعض الانشطة التي لا تصمد في وجه المنافسة الاجنبية، كما ان عدم التوازن والتكافؤ بين اقتصاد المنطقتين، جعل من الجزائر لا تستفيد من هذا الاتفاق، فخسارة جانب مهم من ايرادات الرسوم الجمركية اول خسارة للجزائر، وذلك نتيجة التفكيك الجمركي، باعتبار اغلب الصادرات الاوروبية نحو الجزائر تخضع لعملية التفكيك الجمركي، عكس الجزائر التي تسجل نسبة لا تكاد تذكر من السلع التي تصدر الى اوروبا وتخضع لهذا التفكيك .

– نتائج الدراسة:

*طلب الجزائر المتمثل في اعادة النظر حول رزنامة التفكيك الجمركي، وذلك من اجل ربح الوقت وتحسين جودة المنتوج الجزائري واعادة تهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل رفع كفاءتها الانتاجية والتحكم في عامل التكلفة وتطوير البنية التكنولوجية وذلك من اجل قدرتها على المنافسة في السوق الاجنبية

*هناك عوائق غير مباشرة للصادرات الصناعية للجزائر نحو الاتحاد الاوروبي المتمثلة في قواعد المنشأ حيث تصل نسبة القيمة المحلية في بعض السلع30% حيث يصعب تحقيقه في الجزائر اضافة الى المعايير الصحية، السلامة المهنية والحماية البيئية التي تستخدمها الدول الاوروبية كعائق امام المنتجات الجزائرية ودخولها الى السوق الاوربية .

* فيما يخص التركيب السلعي، فنجد ان قطاع المحروقات مازال يشكل 97%من اجمالي الصادرات الجزائرية، ويرجع ذلك الى صعوبة احداث تغير هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات ويتضح ذلك من خلال العجز الواضح والقائم سواء بالنسبة للمنتجات الفلاحية والغذائية او المنتجات الصناعية والتجهيز الفلاحي والصناعي .

* اختلال الميزان التجاري الجزائري خاصة مع التعاملات خارج المحروقات حيث يكشف مدى عجز القطاعين الفلاحي والصناعي عن تحقيق توازن ولو نسبي في اطراف التبادل مع اوروبا في ظل تخفيض او غياب حصة المحروقات .

-التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلنا اليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

1- اعادة التفاوض من جديد مع الاتحاد الاوروبي بشأن برنامج التفكيك الجمركي من اجل تجميده او تأجيله الث وقت لاحق من اجل استعداد المؤسسات للمنافسة الأجنبية .

2- العمل على تنويع الاقتصاد من خلال الجباية العادية محل الجباية البترولية من خلال تشجيع خلق المؤسسات.

3- تشجيع اتفاقيات الشراكة بين المؤسسات الجزائرية والاوروبية لتدعيم انتاج المنتجات محليا عوضا عن استيرادها من الخارج .

4- تأهيل المؤسسات الجزائرية وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات قصد تحسين اداء المؤسسة في ظل المنافسة الدولية والتكيف مع التحولات الاقتصادية للاندماج في الاقتصاد الدولي .

5- تجديد اساليب التنظيم والانتاج والاستثمار والتسويق وكذلك التحكم في التكاليف والجودة وفق قواعد السوق من خلال اقرار برامج وهياكل كفيلة بتنفيذ ذلك.

قائمة المراجع والكتب:

✔الكتب:

-1 أمال يوسفي، بحوث في علاقات التعاون الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008.

-2 إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

-3 خالد عليان، علي احمد مشاقبة، ادارة التخليص الجمركي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2009 ،الطبعة الاولى.

✔الاطروحات والرسائل:

اطروحات الدكتوراه:

-4 الياس عقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الاورو- جزائرية في تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(200_2014)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2017_2016.

-5 بوسنة خير الدين ، الجمارك بين الوظيفتين الجبائية والاقتصادية ، رسالة دكتوراهفي القانون الخاص ، جامعة الجزائر،الجزائر، 2014_2015.

-6 زايد مراد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعةالجزائر ، الجزائر، 2006.

-7 شواشي فاطمة ، دور الشراكة الاورو- جزائرية في ترقية الالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التنمية ، اطروحة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، 2017_2018.

رسائل الماجستير:

-8 بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ماجستير ، اقتصاد دولي، جامعة وهران ، الجزائر، 2012_2013.

-9 بن عزوز محمد، الشراكة الاجنبية في الجزائر ، واقعها وآفاقها ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، الجزائر 2001.

-10 ليليا بن منصور، الشراكة الأجنبية ودورها في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة ، الجزائر، 2003_2004.

-11 نذير بطاطاش، التعاون الأوروبي الافريقي بين الشراكة والتبعية :الجزائر نموذجا، مذكرة ماجستير في قانون التعاون الدولي، المركز الجامعي أكلى محند ولحاج، البويرة، الجزائر، 2010.

-12 سعيد سايل ، التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية (2007 _2011) ، مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية والعلاقات الدولية ، جامعةمولود معمري تيزي وزوز، الجزائر، 2012.

✔المقالاتوالمداخلات:

المقالات:

-13 الصادق بوشنافة ، ابعاد اتفاق الشراكة الاورو- جزائرية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، العدد02 ، الجزائر ، 2008.

-14 بومعزة حليمة، دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000_2005) في ظل دعم ومرافقة الدولة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد18، الجزائر، 2017.

-15 بن نافلة قدور، عيسى سماعين، انعكاسات سياسة التفكيك الجمركي على الجباية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الاوروومتوسطية، مجلة ، جامعة شلف، الجزائر.

-16 مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد09، العدد 01، الجزائر، 2016.

-17 محمد لحسن علاوي ،كريم ربوروشة ، تفعيل الشراكة الاوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد04 ، الجزائر، 2016.

-18 ناصر مراد، شروط نجاح اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد01، الجزائر، 2017.

-19 عبد القادر بخدة، الشراكة الجزائرية الأوروبية (بين طموح واعد وثقة مفقودة) ، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، العدد04، الجزائر ، 2017.

-20 سمينة عزيزة، الشراكة الأورو - جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011.

-21 قشرو فتيحة، تقييم اثر التفكيك الجمركي في اطار اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية على الايرادات العامة للدولة خلال الفترة الممتدة (2005_2015) ، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، العدد06، بدون سنة.

المداخلات:

-22 الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس ،الجزائر، يوم 14نوفمبر2006.

-23 بلال احمية ،دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاورو عربية ،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة شلف يومي 17 - 18 افريل 2006.

-24 عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة :الفرص والتحديات ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل

الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوربية، جامعة سطيف يومي 8- 9 ماي 2004.

-25 شتام فاروق، اهمية الشراكة العربية الأوربية في تحسين مناخ الإستثمار – دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوربية ، جامعة سطيف يومي 8- 9 ماي 2004.

✔الاتفاقيات:

-26 الإتفاقية الأورو- جزائرية اعتمدت وعرضت للتوقيع في أفريل 2002 ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر2005

✔ الجرائد والمواقع الالكترونية:

-27 حفيظ صواليلي، الجزائر امام معظلة اختلال اطراف التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي، جريدة الخبر، 13 اكتوبر 2019.

28-https : //www.olg17.com. 13/03/2020. h16 : 34

29-https : //www.ar.m.wikipiddia.org. 16/03/2020. h19 :53.

30-https : //wwwaljazeera.net. 28/03/2020. h 01 : 01

31-https : //www.echorokonline.com. 10/08/2020 . h20 : 15.

-32 احصائيات الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار علىالموقعwww.and.dz

-33 موقع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعةwww.caci.dz

-34 احصائيات المركز الوطني للاعلام والاحصاء التابع للجماركCNiS

-35 الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجيةAlGEX

✔المراجع باللغة الاجنبية:

36-Marie Françoise labouz, lepartenariat de l'union Européenne avec les pays sliers confilis et convergen ces BruylantBruxelles, p48.

37-Khodir leguefche, l'accord d'association entre l'Algérie et l'union Européene ,Institut d'Etudes politique s de Grenoble, Universite pierre Mendes, france,2007-2008,p 29, p30.

38Kharbachi Hamid, analyse synthétique et critiquedu partenariat euro maghrebin calloque international sur l integration des economies arabes comme mecanisme d ane lioration et de dynamisation du partenariat euro

-arabe , faculte des sciences economiques et de gestion , université ferhat abbas setif - Algérie 08-09 mai 2004.

ملخص

بالنظر إلى التحديات التي أصبح الاقتصاد الجزائري يواجهها في ظل تطبيق سياسة التفكيك الجمركي وما سيترتب عليها من انعكاسات سلبية على الايرادات الجمركية و الجبائية للميزانية العامة، كما يجب عدم إغفال الحاجة الماسة لتنويع إيرادات الدولة خاصة مع تدهور و عدم استقرار أسعار البترول مما قلص من الجباية البترولية، مما يستوجب العمل على إيجاد بدائل تمويل الميزانية العامة، وذلك عن طريق تحفيز ودعم المؤسسات الوطنية من اجل القدرة على المنافسة امام الشركات الاجنبية للاتحاد الأوروبي، و خلق اساليب لجذب المستهلك الاوروبي نحو منتجاتنا الوطنية من اجل تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري في الفترة القادمة التي ستكون منعدمة الرسوم والحقوق الجمركية بشكل كلي .

Résumé:

Compte tenu des défis auxquels l'économie algérienne est confrontée au vu de la mise en œuvre de la politique de désassemblage douanier et des répercussions négatives qu'elle aura sur les recettes douanières et fiscales pour le budget général, l'urgence de diversifier les recettes de l'Etat ne doit pas être négligée, notamment avec la détérioration et l'instabilité des prix du pétrole, qui ont réduit la taxe pétrolière. Cela nécessite des travaux pour trouver des alternatives au financement du budget général, en stimulant et en soutenant les institutions nationales afin de pouvoir concurrencer les entreprises étrangères dans l'Union européenne, et pour créer des méthodes pour attirer les consommateurs européens vers nos produits nationaux afin de dégager un excédent de la balance commerciale algérienne dans la période à venir. Les droits et droits de douane seront totalement gratuits.

فهرس الموضوعات

مقدمة.....	أ
الفصل الاول: الإطار النظري للشراكة الاورو جزائرية.....	5
تمهيد	–
المبحث الاول :ماهية الشراكة الاورو جزائرية.....	–
المطلب الاول: مفهوم الشراكة الاورو جزائرية.....	–
الفرع الاول : مفهوم الشراكة.....	6
خصائص الشراكة.....	7
الفرع الثاني : مفهوم الشراكة الاورو جزائرية.....	8
المطلب الثاني : تاريخ الشراكة الأورو جزائرية.....	9
أولا: الجزائر قبل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.....	–
ثانيا الجزائر بعد اتفاق الشراكة.....	10
المطالب الثالث :محاور اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	14
المحور الاقتصادي.....	–
المحور السياسي.....	15
المحور التجاري.....	–
محور خدمات التجارة وحركة رؤوس الأموال.....	–
المبحث الثاني : ماهية التفكيك الجمركي.....	16
المطلب الأول : مفهوم التعريفة الجمركية.....	–
المطلب الثاني: تعريف التفكيك الجمركي.....	17
تعريف التفكيك الجمركي.....	–
تعريف.....	–
تعريف شامل.....	–
المطلب الثالث: أهداف التفكيك الجمركي.....	–
الهدف السياسي.....	–
الهدف الاقتصادي.....	18
الهدف المالي.....	–

الهدف الجمركي.....	18
الهدف العلمي والتكنولوجي.....	19
الهدف الثقافي والاجتماعي.....	–
خلاصة الفصل الأول.....	20
الفصل الثاني :التفكيك الجمركي والامتيازات التفضيلية في اطار اتفاق الشراكة الاورو جزائرية	22
تمهيد.....	–
المبحث الاول: النظام الجمركي المتفق عليه من الجانبين (الاتحاد الاوربي والجزائر).....	–
المطلب الاول :النظام الجمركي المطبق على الواردات الاوروبية للمنتجات من مصدر جزائري.	–
المنتجات الصناعية.....	–
المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المصنعة.....	–
المنتجات الزراعية.....	23
منتجات الصيد البحري.....	–
المنتجات الزراعية المحولة.....	–
المطلب الثاني : النظام الجمركي المطبق على الواردات الاوروبية الجزائرية من المنتجات...	–
المنتجات الصناعية.....	–
الصنف الاول.....	24
الصنف الثاني.....	–
المنتجات الزراعية.....	25
منتجات الصيد البحري.....	–
المنتجات الزراعية المحولة.....	–
المطلب الثالث: نصيب القطاع الصناعي والزراعي من حصة التفكيك الجمركي.....	26
الفرع الاول: القطاع الصناعي.....	–
الفرع الثاني: القطاع الزراعي.....	27
المنتجات الخاضعة للترخيص والاعفاء من الحقوق الجمركية	29
المبحث الثاني : تقييم أثر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.....	30
المطلب الأول : تقييم اقتصاد الجزائر خارج المحروقات.....	–
الصادرات الجزائرية خارج مجال المحروقات.....	31
الصادرات من غير المحروقات حسب مجموعة المستخدمين.....	33

الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة (2005–2017).....	34
المطلب الثاني : إيجابيات الشراكة الأورو جزائرية.....	35
المطلب الثالث : سلبيات الشراكة الأورو جزائرية.....	36
التأثير على الميزان التجاري.....	38
التأثير على الاستثمار الأجنبي.....	40
التأثير على تنافسية المنتجات.....	44
خلاصة الفصل الثاني.....	45
خاتمة.....	46
قائمة المراجع والكتب.....	48
ملخص.....	52
فهرس الموضوعات.....	53

الملحق رقم(02): حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها 2018

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	4 105	**99,5%**	1 530 299	**91,3%**	133 666	**93,3%**
الاستثمار الأجنبي	20	**0,5%**	145 850	**8,7%**	9 654	**6,7%**
المجموع	**4 125**	**100%**	**1 676 149**	**100%**	**143 320**	**100%**

الملحق رقم(03) : تطور التجارة الخارجية للفترة (2005–2018)

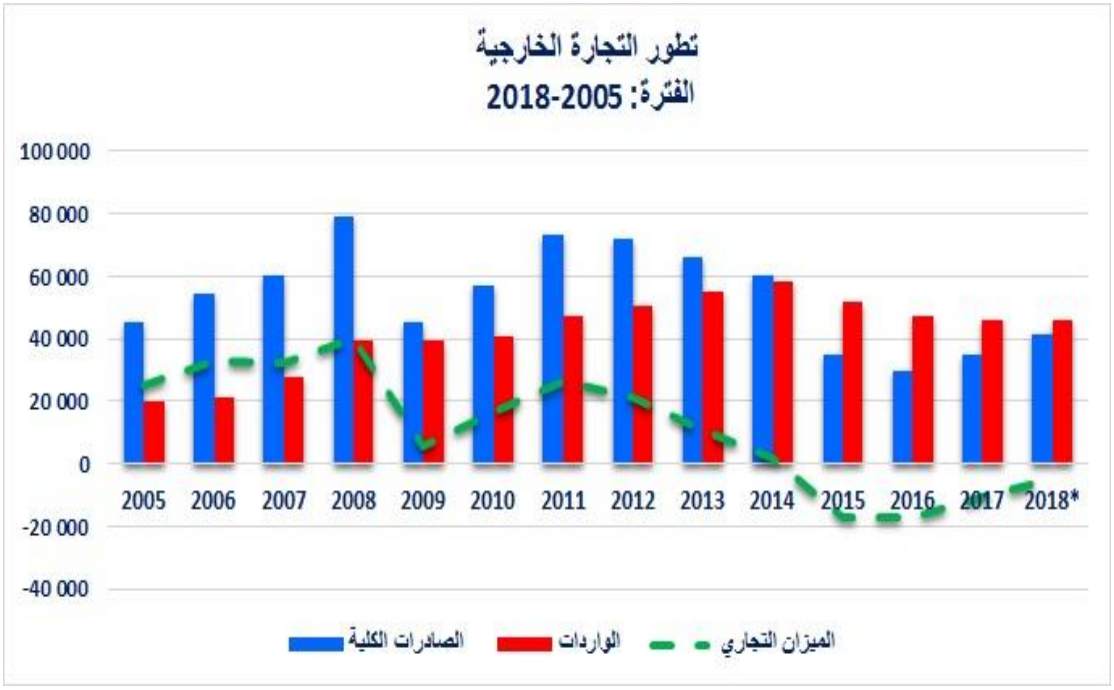

الملحق رقم (01) :مخطط التفكيك التعريفي الاستثنائي الخاص بالمنتجات الصناعية

1.Décision finale concernant les contingentements de la liste des 41 sous positions tarifaires objet du gel depuis 1.1.11

N°	SPT tarif 2011	N°	Amendement SH 2012	DD de base	Réf	Décision Finale	Réduction DD (%)	Contingent tarifaire actuel (tonnes)
01	01029010	1	01022910	5	P2	Contingent à Rétablir	100	5 000
02	01029020	2	01022920	5				
03	01029090	3	01022990	30				
		4	01023900	30				
		5	01029090	30				
04	01051110	6	01051110	5		Contingent à fermer définitivement		
05	01051120	7	01051120	5				
06	01051130	8	01051130	5				
07	01051140	9	01051140	5				
08	04069010	10	04069010	30		Contingent à Rétablir	100	800
09	04069090	11	04069090	30				
10	07131090	12	07131090	15		Contingent à fermer définitivement		
11	07132090	13	07132090	5				
12	07133190	14	07133190	5				
13	07133290	15	07133290	5				
14	07133390	16	07133390	5				
15	07133990	17	07133490	15				
		18	07133590	15				
		19	07133990	15				
16	07134090	20	07134090	5				
17	07135090	21	07135090	15				
18	07139090	22	07136090	15				
		23	07139090	15				
19	08051000	24	08051000	30		Contingent à fermer définitivement		
20	08052000	25	08052000	30				
21	08054000	26	08054000	30				
22	08055000	27	08055000	30				
23	08059000	28	08059000	30				
24	10030090	29	10039000	15		Contingent à Rétablir	50	20 000
25	11052000	30	11052000	30		Contingent à fermer définitivement		
26	11071000	31	11071000	30		Contingent à fermer définitivement		
27	11081200	32	11081200	30		Contingent à fermer définitivement		
28	15171000	33	15171000	30		Contingent à Rétablir	100	2 000
29	15179000	34	15179000	30				
30	17019900	35	17019900	30		Contingent à Rétablir	100	150 000
31	20054000	36	20054000	30		Contingent à fermer définitivement		
32	20056000	37	20056000	30		Contingent à fermer définitivement		
33	20059900	38	20059900	30		Contingent à fermer définitivement		
34	20079900	39	20079900	30		Contingent à fermer définitivement		
35	21050000	40	21050000	30	P5	Contingent à fermer définitivement		
36	35051000	41	35051000	15		Contingent à fermer définitivement		

2. Par ailleurs, et dans le cadre **des mesures de compensations**, deux contingents, repris au Protocole n°2, font l'objet d'une augmentation de quantité comme suit :

Sous position tarifaire 2011	Sous position tarifaire SH2 012	DD appliqués	Réduction des DD	Contingent tarifaire préférentiel
0102.10.00	0102.21.00	5 %	100 %	4.950 Tonnes
	0102.31.00			
	0102.90.10			
1001.90.90	1001.99.00	5%	100 %	403.000 Tonnes